القواعد الحسان

في

أسماء وصفات الرحمن

كتبه

أبو محمد عبد الحميد بن يحيى بن زيد الحجوري الزُعكُري

محفوظة جميع الحقوق

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ

القواعد الحسان

في

أسماء وصفات الرحمن

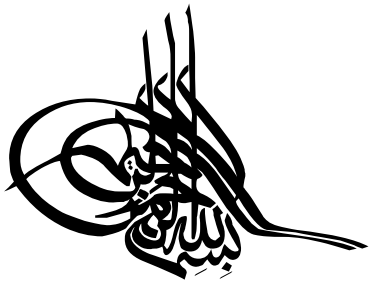

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي له من الأسماء أحسنها، ومن الصفات أكملها، القائل ﴿C D E﴾[الأعراف:١٨٠]، وأشهد ألا إله إلا الله، وحده لا شريك له تقدس عن المثيل، والنضير، وعن السمي، والكفؤ، ﴿1 2 3 4 5 6 7﴾[الشورى:١١].

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله البشير النذير، والسراج المنير، المبين لكتاب ربه العظيم الكبير، والموضح لأسمائه وصفاته، بأحسن بيانٍ، وأوضح تفسير، صلى الله عليه وعلى آله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن أشرف العلوم، وأزكاها، وأفضلها، وأغلاها، وأعظمها، وأعلاها، لهو علم توحيد الله تعالى، وإفراده بما يجب له الذي هو حق الله على العبيد؛ وذلك لأن شرف العلم بشرف المعلوم، ومن التوحيد الذي تجب معرفته وهو داخل في أركان الإيمان بالله تعالى توحيد الله في أسمائه الحسنى وصفاته العلى التي بينها تعالى في كتابه بأكمل بيان، وجلها رسوله محمد ﷺ بأوضح برهان، ونقله لنا الصحابة ومن تبعهم بإحسان، على أحسن وجهٍ وأتم بيان، ولهذا حذر الله تعالى من مخالفة هذه الأصول الثلاثة وخوف بقوله: ﴿< ? @ A B C D E F G H I J K L M N O P Q R﴾[النساء:١١٥]، وأمتدح من سار على سيرهم، وأقتفى

طريقهم بقوله تعالى: ﴿ ! " # $ % &
' ( ) * + , - . / 0 1 2
3 4 5 6 7 8 9 : ﴾[التوبة:١٠٠].

فمن خالف هذا الطريق عامدًا ضل، ومن حاد عنه جاهلًا زل، ومن لازمه إلى مطلوبه وصل.

ثم إنه لاسبيل إلى معرفة الله تعالى، إلا بعرفة أسمائه، وصفاته، ولا سبيل إلى معرفة أسمائه وصفاته إلا بتلقيها من الوحي الشريف، ولا فهم للوحي على الوجه المطلوب إلا بموافقة السلف وطريقهم في العلم والفهم.

ثم إننا بحاجة إلى تحقيق هذا الأصل، والسير فيه على الدليل، أعظم من حاجتنا إلى الطعام والشراب، لأن تضيعه ضلال، وإعراض عن طاعة الملك الوهاب قال تعالى: ﴿ Z [\ ] ^ _ ` a b c d e
g h i j k l m n o p r s t u
v w x y ﴾[الكهف:٥٧]، وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ ! " # $ % ' ( ) * + , -
. / 0 1 2 4 5 6 7 ﴾[طه:١٢٤-١٢٧] ففي هذه الآيات من الوعيد عن الإعراض عن السنة والكتاب ما فيه موعظة وذكرى لأولى البصائر والألباب.

ولما كان المخالفون لسبيل السلف في هذا الباب كثير، بين معطل، وومثل، ومكيف ومحرف، ومؤل، أحببت أن أدليَ بدلوي بين الدلاء، وأن أشارك في

الخير والدعوة إليه على طريق النصحاء الفضلاء، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وقد قسمت هذا المبحث إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة تقريبا للفوائد، وجمعا للشوارد، والفرائد، وتسهيلًا للفهم وتقريبا للعلم، مستفيدًا من علماءنا الأجلاء رحم الله أمواتهم وحفظ أحيائهم.

فالله أسأل أن يجعله خالصًا لوجه نافعًا لعباده موصلًا لمرضاته، وأسأله أن يغفر لي ولوالديَّ ولمشايخي وللمسلمين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه:

أبو محمد عبد الحميد بن يحيى بن زيد الحجوري الزُعكُري

في غرة شهر الله المحرم الحرام لعام أربعة وثلاثين وأربعمائة وألف بدار الحديث بدماج حرسها الله

الفصل الأول

أبواب في تحقيق الإيمان بأسماء الله وصفاته

شرف هذا العلم، وفضله بالنسبة لبقية العلوم عظيم، وذلك لأن شرف العلم بشرف المعلوم، وبمعرفة أسماء الله الحسنى وصفاته العلى تتحقق عبودية العبد لله سبحانه وتعالى من خوف وإنابة، وعلم بالله سبحانه وتعالى، ولذلك قال سبحانه وتعالى: ﴿C D E F G﴾[الأعراف:١٨٠].

فهو يحبها، وجعلت بين يدي المطلوب مقدمة من العبد في الدنيا والآخرة، كما في حديث فضالة بن عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ عند أبي داود وغيره: أن النبي ﷺ رأى رجلًا دعا الله ولم يثني عليه، ولم يصل على النبي ﷺ، فقال: «**عَجِلَ هَذَا**»، والحديث في الصحيح المسند لشيخنا مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ.

وجاء من حديث أنس 5 عند ابن ماجه، وهو في صحيح شيخنا أيضًا: أن رسول الله ﷺ سمع رجلًا يقول: اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، المَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، فَقَالَ: «**لَقَدْ سَأَلَ اللهَ بِاسْمِهِ الأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ**».

فانظر كيف بين رسول الله ﷺ فضيلة من قدم بين يدي سؤاله ثناءً وحمدًا لله بأسمائه وصفاته، وبين من عَجِلَ ودعا بدونها.

ورسول الله ﷺ يقول كما في حديث أنس عند البخاري (٦٥٦٥) ومسلم (١٩٤) وهو حديث الشفاعة الطويل، وحديث أبي هريرة عندهما، البخاري

(٤٧١٢) ومسلم (١٩٣) أيضًا: «**فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، قُلْ تُسْمَعْ، سَلْ تُعْطَهْ، اشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ رَبِّي**».

فانظر كيف بدأ رسول الله ﷺ قبل شفاعته لأمته بالحمد والثناء على الله بأسمائه وصفاته؟

وجاء من حديث عائشة عند مسلم (٤٨٦) رضي الله عنها، أنه ﷺ كان يدعو الله ويقول: «**اللهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**»، إلى غير ذلك من النصوص الدالة على فضيلة الابتداء بأسماء الله وصفاته بين يدي المطلوب.

قال ابن القيم رحمه الله في "مفتاح دار السعادة" مبينًا شرف هذا العلم وشرف معرفة الأسماء والصفات صـ(٩٣): الوجه السابع والسبعين -من أوجه تفضيل العلم- وهو أن شرف العلم تابع لشرف معلومه؛ لوقوف النفس بأدلة وجوده وبراهينه، ولشدة الحاجة إلى معرفته وعظم النفع بها، ولا ريب أن أجل معلوم وأعظمه وأكبره فهو الله الذي لا إله إلا هو رب العالمين، وقيوم السماوات والأرضين، الملك الحق المبين الموصوف بالكمال كله، المنزه عن كل عيب ونقص، وعن كل تمثيل وتشبيه في كماله، ولا ريب أن العلم به وبأسمائه وصفاته وأفعاله أجل العلوم وأفضلها ونسبته إلى سائر العلوم كنسبة معلومه إلى سائر المعلومات، وكما أن العلم به أجل العلوم وأشرفها فهو أصلها كلها، كما أن كل

موجود فهو مستند في وجوده إلى الملك الحق المبين، ومفتقر إليه في تحقيق ذاته...

فالعلم به أصل كل علم... إلى أن قال: فمن عرف الله عرف ما سواه، ومن جهل الله فهو لما سواه أجهل، قال تعالى: ﴿A B C D E F G﴾[الحشر:١٩].

فتأمل هذه الآية تجد تحتها معنى شريفًا عظيمًا، وهو أن من نسي ربه أنساه ذاته ونفسه، فلم يعرف حقيقته ولا مصالحه، بل نسيَّ به صلاحه وفلاحه في معاشه ومعاده، فصار معطلًا مهملًا بمنزلة الأنعام. اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في "الأصفهانية" (١٠٨): وهذا بخلاف العلم الأعلى عند المسلمين فانه العلم بالله الذي هو في نفسه أعلى من غيره من كل وجه والعلم به أعلى العلوم من كل وجه والعلم به أصل لكل علم وهم يسلمون أن العلم به إذا حصل على الوجه التام يستلزم العلم بكل موجود. اهـ

قال ابن القيم رحمه الله كما في "فضل العلم والعلماء" صـ(٣٤): أخبر سبحانه أنه خلق الخلق ووضع بيته الحرام والشهر الحرام والهدي والقلائد ليعلم عباده أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، فقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ à أَنَّ â عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ç è é ê ë شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾[الطلاق:١٢]، فدلَّ على أن عِلمَ العباد بربهم وصفاته وعبادته هو الغاية المطلوبة من الخلق والأمر. اهـ

وقال رحمه الله ص(٣٨): ولا ريب أن العلم به وبأسمائه وصفاته وأفعاله أجل العلوم وأفضلها، ونسبته إلى سائر العلوم كنسبة معلومة إلى سائر المعلومات، وكما أن العلم به أجل العلوم وأشرفها فهو أصلها كلِّها...

فالعلم بذاته سبحانه وصفاته وأفعاله يستلزم العلم بما سواه، فهو في ذاته ربُّ كل شيءٍ ومليكه، والعلم به أصل كلِّ علم ومنشؤه، فمن عرف الله عرف ما سواه، ومن جهل ربه فهم لما سواه أجهل، قال الله تعالى: ﴿A B C D E F G﴾[الحشر:١٩]. اهـ

ولذلك عرف شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب النجدي رحمه الله العلم في الأصول الثلاثة بأنه معرفة الله، ومعرفة نبيه، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة.

قال ابن القيم في رحمه الله "التبيان في أقسام القرآن" (١/ ١٤٤): وإذا حصل للعبد الفقه في الأسماء والصفات انتفع به - في باب معرفة الحق والباطل من الأقوال والطرائق والمذاهب والعقائد - أعظم انتفاع وأتمه. اهـ

كيفية معرفة الله عز وجل

يُعرف الله جل جلاله بالنظر في آياته الكونية مثل الشمس والقمر، وغيرهما، وآياته الشرعية القرآن، والسنة الصحيحة.

قال ابن عثيمين رحمه الله في "شرح الأصول الثلاثة" ص(١٩): ويتعرف العبد على ربه بالنظر في الآيات الشرعية في كتاب الله جل جلاله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والنظر في الآيات الكونية التي هي المخلوقات، فإن الإنسان كلما نظر في تلكم المخلوقات ازداد علمًا بخالقه ومعبوده، قال الله جل جلاله: ﴿m n o p q r s t u v﴾[الذاريات:٢٠-٢١].

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله فإذا قيل لك: ما الأصول الثلاثة التي يجب على الإنسان أن يعرفها؟ فقل: معرفة العبد ربه. اهـ

فيجب على جميع المكلفين أن يعرفوا ربهم وخالقهم سبحانه وتعالى حتى يلتزموا شرعه ويعبدوه ولا يكفروه.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "المجموع" (١٧/ ١٠٥): قول القائل: معرفة ذاته، ومعرفة أسمائه وصفاته، ومعرفة أفعاله، إن أراد بذلك أن ذاته تعرف بدون معرفة شيء من أسمائه وصفاته الثبوتية والسلبية فهذا ممتنع، ولو قدر إمكان ذلك، أو فرض العبد في نفسه ذاتًا مجردة عن جميع القيود السلبية والثبوتية، فليس ذاك معرفته بالله ألبتة، ولا هو رب العالمين. اهـ

محبة الله تعالى للمدح

قال البخاري (٤٦٣٤): حَدَّثَنَا حَفْصُ بن عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِالله 5 قَالَ: «**لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ الله، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَيْءَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المَدْحُ مِنَ الله، وَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ**» وأخرجه مسلم (٢٧٦٠).

قال ابن القيم رحمه الله في "طريق الهجرتين" (١/ ٢٧٤): ويحب أسماءه وصفاته، ويحب المتعبدين له بها، ويحب من يسأله ويدعوه بها، ويحب من يعرفها ويعقلها ويثني عليه بها ويحمده ويمدحه بها، ولمحبته لأسمائه وصفاته أمر عباده بموجبها ومقتضاها فأمرهم بالعدل والإحسان والبر والعفو الجود والصبر والمغفرة والرحمة والصدق والعلم والشكر والحلم والأناة والتثبت. اهـ مختصرًا.

معرفة الأسماء والصفات هو داخل في الإيمان بالله وكتبه ورسله

قال الله تعالى﴿ K L M N O P Q R S T U V W X Y Z [\ ] ^ _ ` a b c d e f g ﴾[النساء:١٣٦].

فالإيمان بالله يتضمن الإيمان بصفاته، والإيمان بالكتاب الذي أنزل على رسوله يتضمن الإيمان بكل ما جاء فيه من الصفات، وكون محمد رسول الله يتضمن الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله وهو الله .

تفاضل أسماء الله تعالى وصفاته

قال البخاري (٤٤٧٤): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بن عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بن الْمُعَلَّى، قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي فِي المَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ الله ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: «**أَلَمْ يَقُلِ اللهُ**: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ μ ﴾[الأنفال:٢٤]». ثُمَّ قَالَ لِي: «**لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّوَرِ فِي القُرْآنِ، قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ المَسْجِدِ**». ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ، قُلْتُ لَهُ: «**أَلَمْ تَقُلْ لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ**»، قَالَ: ﴿ & ' ( ) ﴾ «**هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي، وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ**».

قال الإمام مسلم(٨١٠): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بن أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بن عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي السَّلِيلِ، عَنْ عَبْدِالله بن رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أُبَيِّ بن كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ الله مَعَكَ أَعْظَمُ؟**» قَالَ: قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**يَا أَبَا**

الْمُنْذِرِ أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ الله مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قَالَ: قُلْتُ: ﴿ v u t s y x w ﴾[البقرة:٢٥٥]. قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «**وَالله لِيَهْنِكَ الْعِلمُ أَبَا الْمُنْذِرِ**».

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٢١١): لكن الله تعالى لا يوصف بضد ذلك، ولا يوصف إلا بصفات الكمال، وله الأسماء الحسنى يدعى بها، فلا يدعى إلا بأسمائه الحسنى، وأسماؤه متضمنة لصفاته، وبعض أسمائه أفضل من بعض، وأدخل في كمال الموصوف بها؛ ولهذا في الدعاء المأثور: (أَسْأَلُكَ بِاسْمِكَ العَظِيمِ الأَعْظَمِ الكَبِيرِ الأَكْبَرِ)، و«**لَقَدْ دَعَا اللهَ بِاسْمِهِ العَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى**»، وأمثال ذلك. فتفاضل الأسماء والصفات من الأمور البينات. اهـ

m m m

انقسام الناس في باب الأسماء والصفات

طريقة السلف أصحاب الحديث:

المذهب الحق في هذا الباب هو منهج أهل السنة والجماعة، الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، الذين تلقوا عقدتهم، وعلومهم من وحي الله تعالى المنزل على نبيه ﷺ، الأخذون بقول الله تعالى: ﴿ - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A B C D E F G H I J K ﴾[البقرة:٣-٥].

وطريقهم هو الذي نقرر قواعده في في هذا الكتاب إن شاء الله تعال، قال شيخ الإسلام رحمه الله في "منهاج السنة" (٢/٥٢٣): وطريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقين، ﴿ 1 2 3 4 5 6 7 ﴾[الشورى:١١]، فقولهم في الصفات مبني على أصلين:

الأول: أن الله تعالى منزه عن صفات النقص كالسِنة والنوم والعجز.

الثاني: أنه متصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من الصفات، فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات. اهـ

وأما المخالفون لطريقهم فكلهم على ضلال مبين، وطريق غير مستقيم وهم أقسام عدة، يبينه قول الله تعالى: ﴿W V U T S R Q P O X ﴾[النساء:٨٢]، وهذه الأقسام مجموعة في:

القسم الأول: قول الجهمية والقرامطة ومن نحا نحوهم:

والجهمية هم أتباع الجهم بن صفوان الذي تلقى عقيدته من الجعد بن درهم، وكلاهما قتل على الزندقة، والإلحاد قال شيخ الإسلام في "درء تعارض العقل والنقل" (٥/٢٤٤): ولكن لما حدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين، كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم ومع هذا فكانوا قليلين مقموعين في الأمة.

وأولهم الجعد بن درهم، ضحى به خالد بن عبدالله القسري يوم الأضحى بواسط، وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، انه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعد علوًا كبيرًا ثم نزل فذبحه. اهـ

وقال (١/٣١٣): قال الإمام أحمد: وكان يقال إنه من أهل حران، وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات، وكان بحران أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة، بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك ونفي الصفات والأفعال. اهـ

وقال (٥/١٦٥): وكذلك وصف الإمام احمد وأمثاله قول الجهمية النفاة قال أحمد وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث وأضلوا بكلامهم بشرًا كثيرًا فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله انه كان من أهل خراسان من أهل الترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام، وكان أكثر

كلامه في الله فلقي أناسا من المشركين يقال لهم السمنية، فعرفوا الجهم فقالوا نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا إن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا ألست تزعم أن لك إلهًا قال الجهم نعم فقالوا له فهل رأيت إلهك قال لا قالوا فهل سمعت كلامه قال لا قالوا فشممت له رائحة قال لا قالوا فوجدت له حسًا قال لا قالوا فوجدت له مجسًا قال لا قالوا فما يدريك أنه إله قال فتحير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يومًا ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله من ذات الله. اهـ

وطريقتهم أنهم يصفون الله بالسلب على وجه التفصيل، فيقولون لا يسمع، ولا يُبصر، ولا كذا، ثم يرجعون وينفون النفي فيقولون: ولا ليس بعالم ولا ليس بسميع ولا هو خارج العالم ولا هو داخله وهذه الطريقة مخالفة لطريقة السلف، ويعطلون الله تعالى من أسمئه، وصفاته، إلى غير ذلك من زندقتهم.

القسم الثاني: قول المعتزلة ومن وافقهم:

وهم أتباع عمرو بن عبيد بن باب الضال المضل، وواصل بن عطاء ظهروا في أول القرن الثاني الهجري وبلغت بدعتهم شأوها في العصر العباسي الأول؛ ويرجع اسمها إلى اعتزال إمامها واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري لقول واصل بأن مرتكب الكبيرة ليس كافرا ولا مؤمنا بل هو في منزلة بين المنزلتين، ولما اعتزل واصل مجلس الحسن وجلس عمرو بن عبيد إلى واصل وتبعهما أنصارهما قيل لهم: معتزلة، أو معتزلون.

وهذه الفرقة تعظم العقل، وتغلو فيه، وتقدمه على النقل.

وللمعتزلة أصول خمسة يدور عليها مذهبهم وهي: العدل، ويريدون به نفي القدر، والتوحيد، ويعنون به نفي الصفات، والمنزلة بين المنزلتين، ومرادهم أن صاحب الكبيرة في الدنيا لا مؤمن ولا كافر، والوعد والوعيد، يوجبون به على الله تخليد أصحاب الكبائر في النار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويريدون به الخروج على الحكام.

فأثبتوا له الأسماء دون ما تضمنته من الصفات، فمنهم من جعل العليم والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات، ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات.

القسم الثالث: الأشاعرة، ومن إليهم:

الأشعرية هم: أتباع أبي الحسن الأشعري الذين هم على مذهبه - قبل أن يرجع إلى معتقد أهل السنة - وهم في الجملة لا يثبتون من الصفات إلا سبعًا، ويؤولون بقية الصفات بتأويلات عقلية بالرغم من ورود النصوص فيها من الكتاب والسنة، كالوجه واليد وغيرهما من الصفات التي ثبتت لله تعالى كما يليق بجلاله، أثبتها لنفسه في كتابه وفي صحيح سنة رسوله ﷺ، والأشاعرة يوافقون أهل السنة في غالب أصول الاعتقاد، عدا الصفات وبعض الأمور التي لا يتسع المقام لذكرها، وعلى الرغم من أن أبا الحسن الأشعري رجع إلى معتقد أهل السنة - كما بين في كتاب الإبانة - إلا أن اعتقاده الأول لا يزال متبوعًا.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "الاستقامة" (١/١٠٥): والكلابية هم مشايخ الأشعرية فإن أبا الحسن الأشعري إنما اقتدى بطريقة أبي محمد بن كلاب. اهـ

فهم يثبتون بعض الصفات، وينفون غيرها على ما يأتي تقريره إن شاء الله تعالى.

القسم الرابع: أهل التمثيل:

وهم الذين يثبتون لله سبحانه وتعالى الصفات، ولكنهم يشبهونها بصفات المخلوقين رادّين قول الله تعالى: ﴿ 1 2 3 ﴾[الشورى:١١]، وقوله تعالى: ﴿ ! " # $ % & ') * + , - ﴾[مريم:٦٥]، والسمي هو المثيل، والنظير، وقوله: ﴿ . / 0 1 2 ﴾[الإخلاص:٤]، وقوله ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; ﴾[النحل:٧٤].

فتعالى الله عن أقوال المبطلين علوًا كبيرًا.

القسم الخامس: وهم أهل التجهيل - المفوضة:

وهم من شر أهل البدع، والإلحاد كما قال شيخ الإسلام، وهم يثبتون ألفاظ الصفات كما وردت في الكتاب والسنة مع تفويضهم العلم بمعانيها إلى الله تعالى، فلا يعلم معناها لا ملك مقرب ولا نبي مرسل، ولا أحد أبدًا، وربما ذهب بعضهم إلى أنه لا معنى لها بالمرة.

قال ابن تيمية رحمه الله في "درء تعارض العقل والنقل" (١/ ١٥): وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء.

ثم هؤلاء منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها، كما لا يعلمون وقت الساعة.

ومنهم من يقول: بل تجري علي ظاهرها، وتحمل علي ظاهرها، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله، فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلًا يخالف ظاهرها، وقالوا ـ مع هذا ـ إنها تحمل علي ظاهرها، وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخة القاضي أبي يعلى في كتاب ذم التأويل. اهـ

ولازم قولهم أن الله خاطبنا بكلام لا نعرف معناه، والله يقول: ﴿ ! " # $ % & ' ( ) * + , - . ﴾[فصلت:١-٣].

وقوله: ﴿d f g h i j k l m n ﴾[هود:١]، ويقول تعالى ﴿ # $ % & ' ( ) * + ﴾[البقرة:٢]، وأمر بتدبر القرآن، وتعقله، وكل هذا يدل على المعاني التي تتضمنها الآيات القرآنية، والسنة النبوية، وهم يُجهِّلون رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام بأنهم لم يعرفوا مراد الله سبحانه وتعالى إلى غير ذلك، أو أنهم عرفوا ثم كتموا، وكلا القولين ضلال مبين، ولا حول ولا قوة إلا بالله الملك الحق المبين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "درء تعارض العقل والنقل" (١/ ٢٠٤): وأما على قول أكابرهم: إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها ـفعلي قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدي وبيانًا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه - وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعد وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر - لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وعلي هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به.

فيبقي هذا الكلام سدًا لباب الهدي والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدي والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون: فضلًا عن أن يبينوا مرادهم.

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد. اهـ

ومن العجب أن الإمام النووي رحمه الله، وغيره من المؤلة يجعلون طريقة المفوضة هي طريقة السلف، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

d õ õ õ c

الفصل الثاني

قواعد في أسماء الله عز وجل وصفاته

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى:

أي: بالغة في الحسن كماله، قال الله تعالى: ﴿C D E F G﴾[الأعراف:١٨٠]؛ وذلك لأنها متضمنة لصفاتٍ كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجه.

وكانت أسماء الله حسنى لأربعة أمور، ذكرها السعدي رحمه الله في "تفسيره" فقال رحمه الله: ﴿y z { }﴾[طه:٨]، أي له الأسماء الكثيرة الكاملة الحسنى.

من حسنها: أنها أسماء كلها دالة على المدح، فليس فيها اسم لا يدل على المدح والحمد.

ومن حسنها: أنها ليست أعلامًا محضة، وإنما هي أسماء وأوصاف.

ومن حسنها: أنها دالة على الصفات الكاملة، وأن له من كل صفة أكملها وأعمها وأجلها.

ومن حسنها: أنه أمر العباد أن يدعوه بها؛ لأنها وسيلة مقربة إليه يحبها ويحب من يحفظها، ويحب من يبحث عن معانيها ويتعبد له بها، قال تعالى: ﴿C D E F G﴾[الأعراف:١٨٠]. اهـ

القاعدة الثانية: الحسن في أسماء الله تعالى حال الانفراد، والتركيب:

اعلم أن الحسن في أسماء الله يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال.

قال ابن القيم رحمه الله في "البدائع" (١/ ١٦١): صفة تحصل من اقتران الاسمين والوصفين بالآخر، وذلك قدر زائد على مفرديهما نحو: الغني الحميد، العفو القدير، الحميد المجيد، وهكذا عامة الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة في القرآن، فإن الغنى صفة كمال، والحمد كذلك، واجتماع الغنى مع الحمد كمال آخر، فله ثناءٌ من غناه وثناء من حمده، وثناءٌ من اجتماعهما، وكذلك العفو القدير، والحميد المجيد، والعزيز الحكيم، فتأمله، فإنه من أشرف المعارف. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٤٨٥)، وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة، وثبت في الدعاء بها بإجماع المسلمين. اهـ

القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف:

أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله جل جلاله، وبالاعتبار الثاني: متباينة لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص، فـ(الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم)، كلها

أسماء لمسمى واحد، وهو الله سبحانه وتعالى، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا.

قال ابن القيم رحمه الله في "البدائع" (١/ ١٦٢): أسماء الله تعالى الحسنى هي أعلام وأوصاف، والوصف بها لا ينافي العلمية؛ بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم؛ لأن أوصافهم مشتركة فنافتها العلمية المختصة بخلاف أوصافه تعالى. اهـ

فائدة: اجتماع العلمية والوصفية إنما يكون في أسماء الله وصفاته سبحانه وتعالى، وأسماء كتابه وأسماء نبيه ﷺ، فهي أعلام دالة على معاني هي بها أوصاف، فلا تضاد فيها العلمية الوصف؛ بخلاف غيرها من أسماء المخلوقين، أفاده ابن القيم رحمه الله في كتابه "جلاء الأفهام" صـ(١٠٧).

بيانه قد يكون اسم الرجل صالح وليس فيه من الصلاح شيء، وجميل وليس فيه من الجمال شيء، وهكذا.

القاعدة الرابعة: دلالات أسماء الله المتعدية واللازمة:

أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعد تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت الاسم لله جل جلاله.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله جل جلاله.

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها.

مثال ذلك السميع: يتضمن إثبات السميع اسمًا لله تعالى، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو أنه يسمع السر والنجوى كما قال: ﴿ , - . 0 1 2 3 ﴾[المجادلة:١].

وإن دلت على وصف غير متعد تضمنت أمرين:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله ﷻ.

مثل (الحي): يتضمن إثبات الحي اسمًا لله ﷻ، وإثبات الحياة صفة له.

القاعدة الخامسة: دلالات أسماء الله تعالى من حيث المطابقة والتضمن والإلتزام:

قال ابن عثيمين رحمه الله: دلالة أسماء الله تعالى على ذاته، وصفاته تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام، مثال ذلك (الخالق) يدل على ذات الله وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام، ولهذا لما ذكر الله خلق السماوات والأرض قال: ﴿ à أَنَّ â عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ç è é ê ë شَيْءٍ عِلْمًا ﴾[الطلاق:١٢]. اهـ

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "درء تعارض العقل والنقل" (١٠/١٢):

فدلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على جميع المعنى الذي عناه المتكلم.

ودلالة التضمن: دلالة اللفظ على ما هو داخل في ذلك المعنى.

ودلالة الالتزام: دلالة اللفظ على ما هو لازم لذلك المعنى خارج عن مفهوم اللفظ. اهـ

تنبيه: دلالة التضمن تكون في الأسماء الحسنى على الذات، كأن الاسم لم يدل إلا على صفته تعالى دون ذاته، أو على الذات دون الصفة في الافتراض فقط، وإلا فإن الاسم لا ينفك عن الدلالة عليهما مجتمعين؛ لأنه لا يعقل أنه تُجرد الذات عن الصفة أو الصفة عن الذات، أو أن توجد ذات لا صفات لها، أو صفة مجردة عن القيام بالموصوف. أفاده البريكان في "القواعد الكلية" ص(٢٣٨-٢٣٩).

القاعدة السادسة: باب أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية لا مجال للعقل فيها:

قال ابن القيم رحمه الله في "البدائع" (١/١٦٢): باب الأسماء والصفات توقيفي. اهـ

وقال رحمه الله في "شفاء العليل" ص(٢٧٠): أسماء الله تعالى توقيفية ولم يسم نفسه إلا بأحسن الأسماء. اهـ

قال ابن عثيمين رحمه الله: وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يُزاد فيها ولا يُنقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه الله تعالى من الأسماء، فوجب الوقف في ذلك على النص لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[الإسراء:٣٦] الآية، وقوله: ﴿S R Q P e d c b a ` _ ^] \ [Z Y X W V U T l k j i h g f﴾[الأعراف:٣٣]. اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣/٣): فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفيًا وإثباتًا، فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفى عنه ما نفاه عن نفسه. اهـ

وقال رحمه الله (٥/١٩٥): ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ولاتكيف ولا تمثيل، فلا يجوز نفي صفات الله تعالى التي وصف بها نفسه، ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين، بل هو سبحانه ﴿1 2 3 | 5 6 7﴾[الشورى:١١]، ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته. اهـ

القاعدة السابعة: أسماء لله تعالى غير محصورة بعدد معلوم لنا:

لحديث عبدالله بن مسعود 5 قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ**»، رواه أحمد وابن حبان والحاكم وهو صحيح، وقد خرجته في كتابي "التبيين لخطأ من حصر أسماء الله في تسعة وتسعين".

ويدل على عدم الحصر حديث عائشة رضي الله عنها عند الإمام مسلم: أنه ﷺ كان يقول وهو ساجد: «**اللهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**»، والثناء على الله تعالى إنما يكون بالصفات العُلى والأسماء الحسنى.

قال شيخ الإسلام كما في "درء تعارض العقل والنقل" (٣/٣٣٢-٣٣٣) في كلامه على حديث عائشة الآنف الذكر: فأخبر ﷺ أنه لا يحصي ثناءً عليه، ولو أحصى أسمائه تعالى لأحصى صفاته كلها، فكان يحصي الثناء عليه؛ لأن صفاته إنما يعبر بها عن أسمائه. اهـ

وجاء في حديثي أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ عند أن يأتي إلى ربه يستأذنه في الشفاعة، قال: «**فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا رَبِّي**»، وفي رواية: «**بِمَحَامِدَ لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ الآنَ**»، وهذا يدل على أن من أسماء الله تعالى وصفاته ما لم يطلع عليه رسوله ﷺ في الدنيا.

وأما من ذهب إلى أنها محصورة فقد اضطربوا غاية الاضطراب، فذهب بعضهم إلى أنها ثلاثمائة فقط، وقال بعضهم: ثلاثمائة وواحد، وذهب بعضهم إلى أنها خمسة ألف، وقال بعضهم: أربعة ألف، ولا دليل على هذه الأقوال كلها.

وحصرها بعضهم بتسعة وتسعين اسمًا مستدلين بحديث أبي هريرة عند الشيخين: «**إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**»، ولا دلالة لهم فيه، وإنما قال بهذا القول ابن حزم -ومخالفاته في هذا الباب مشهورة- وظاهر كلام ابن كجّ، وله ما ينتقد كما أشار إلى ذلك ابن كثير في البداية.

قال ابن حزم: إنه لو جاز أن يكون له اسم زائد على العدد المذكور لزم أن يكون له مائة اسم، فبطل قوله: مائة إلا واحد. اهـ

ورد عليه شيخ الإسلام وغيره، قال رحمه الله في "درء تعارض العقل والنقل" (٣/٣٣٢): والصواب الذي عليه الجمهور: أن قول النبي ﷺ: «**إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا**»، من أحصاها دخل الجنة؛ معناه: أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة، وليس المراد أنه ليس له إلا تسعة وتسعين اسمًا. اهـ

وقال ﷺ: فإن الذي عليه جماهير المسلمين أن أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين، قالوا -ومنهم الخطابي-: قوله: «**إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**»، التقيد بالعدد عائد إلى الأَسماء الموصوفة بأنها هذه الأسماء. اهـ

قال ابن القيم في ﷺ "شفاء العليل" صـ(٢٧٧): قوله: «**إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا**»، لا ينفي أن يكون له غيرها، والكلام جملة واحدة أي لَه اسمًا موصوفة بهذه الصفة، يقال لفلان مائة عبد أعدهم للتجارة، وله مائة فرس أعدهم للجهاد، وهذا قول الجمهور، وخالفهم ابن حزم، فزعم أن أسماء الله تنحصر. اهـ

وقال النووي ﷺ: اتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه، وتعالى فليس معناه أن ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين، وإنما المقصود من الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء. اهـ

فائدة: قال ابن القيم ﷺ في "البدائع" (١/ ١٦٤):

المرتبة الأولى: إحصاء ألفاظها وعددها.

المرتبة الثانية: فهم معانيها، ومدلولها.

المرتبة الثالثة: دعاءه بها كما قال تعالى: ﴿C D E F G﴾[الأعراف:١٨٠]، وهو مرتبتان:

أحدها: دعاء ثناء وعبادة.

والثاني: دعاء طلب ومسألة. اهـ

وقد بسطتُ القول على هذه المسألة في رسالتي المسماة التبيين لخطأ من حصر أسماء الله في تسعة وتسعين .

القاعدة الثامنة: الإلحاد في أدلة الأسماء والصفات:

قال ابن القيم رحمه الله في "البدائع" (١/ ١٦٩): العشرون: معرفة الإلحاد في أسمائه حتى لا يقع فيه، قال تعالى: ﴿C D E F G I J K L M O P Q R﴾[الأعراف:١٨٠].

والإلحاد في أسمائه: هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، وهو مأخوذ من الميل كما يدل عليه أصل مادته (ل ح د) ثم ذكر تلك الأقسام المتقدمة، ومنها: وصفه تعالى بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص كقول أخبث اليهود: إنه فقير. اهـ

وهو أنواع:

الأول: إلحاد المعطلة:

أن ينكرها، أو ينكر شيئًا منها. أو مما دلت عليه من الصفات والأحكام كما فعل أهل التعطيل من الجهمية الذين يركون الأسماء، والصفات، والمعتزلة الذين يثبتون الأسماء، وينفون الصفات، أو كالأشاعرة الذين يثبتون الأسماء، وسبعا من الصفات.

الثاني: إلحاد الممثلة:

أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين كما فعل أهل التشبيه.

الثالث: إلحاد من سمى الله بغير إسمائه الثابتة له:

أن يسمي الله تعالى بما لم يسم به نفسه كتسمية النصارى له (الأب) والفلاسفة (العلة الفاعلة) والعشق، واللذة، وهذا من القول على الله تعالى بلا علم مع ما تتضمن من المعاني الباطلة قال الله تعالى: ﴿U T S R Q P g f e d c b a ` _ ^] \ [Z Y X W V l k j i h﴾[الأعراف:٣٣].

الرابع: إلحاد المشركين، ومن إليهم:

حيث يشتقون من أسماء الله تعالى أسماء للأصنام، كما فعل المشركون في اشتقاق العزى من العزيز، واللات من الإله.

ومنه أن يُسمى غير الله تعالى بأسمائه المختصة به.

قال ابن القيم رحمه الله في "تحفة المودود بأحكام المولود" صـ(١٢٥): ومما يمنع تسمية الإنسان به أسماء الرب تبارك وتعالى، فلا يجوز التسمية بالأحد والصمد ولا بالخالق ولا بالرازق، وكذلك سائر الأسماء المختصة بالرب تبارك وتعالى، ولا تجوز تسمية الملوك بالقاهر والظاهر، كما لا يجوز تسميتهم بالجبار والمتكبر، والأول والآخر والباطن وعلام الغيوب.

وقد قال أبوداود في "سننه" رحمه الله حدثنا الربيع بن نافع، عن يزيد بن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن جده شريح، عن أبيه هانىء أنه لما وفد إلى

رسول الله ﷺ إلى المدينة مع قومه سمعهم يكنونه بأبي الحكم، فدعاه ﷺ فقال: «**إِنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ وَإِلَيْهِ الحُكْمُ، فَلِمَ تُكْنَى أَبَا الحَكَمِ؟**» فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين، فقال رسول الله ﷺ: «**مَا أَحْسَنَ هَذَا! فَمَا لَكَ مِنَ الوَلَدِ؟**» قال: لي شريح ومسلمة وعبدالله، قال: «**فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟**» قلت: شريح، قال: «**فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ**». وقد تقدم ذكر الحديث الصحيح: «**أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللهِ رَجُلٌ تَسَمَّى بِمَلِكِ الأَمْلَاكِ**».

وقال أبوداود: حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا أبوسلمة سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن مطرف بن عبدالله بن الشخير قال: قال أبي: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: أنت سيدنا، فقال: «**السَّيِّدُ اللهُ**» قلنا: وأفضلنا فضلًا، وأعظمنا طَوْلًا، فقال: «**قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بِبَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ**». ولا ينافي هذا قوله ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ**» فإن هذا إخبار منه عما أعطاه الله من سيادة النوع الإنساني وفضله وشرفه عليهم، وأما وصف الرب تعالى بأنه السيد فذلك وصف لربه على الإطلاق، فإن سيد الخلق هو مالك أمرهم الذي إليه يرجعون، وبأمره يعلمون، وعن قوله يصدرون. اهـ

وقال صـ(١٢٧): وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره، كالسميع، والبصير، والرءوف، والرحيم، فيجوز أن يخبر بمعانيها عن المخلوق، ولا يجوز أن يتسمى بها على الإطلاق؛ بحيث يطلق عليه كما يطلق على الرب تعالى. اهـ

الخامس: إلحاد المفوضة:

الذين يثبتون ألفاظًا لا معاني لها على ما يأتي بيانه في الفصل الخامس إن شاء الله تعالى.

القاعدة التاسعة: القول في أسماء الأخبار:

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "درء تعارض العقل والنقل" (١/٢٩٨): فالفرق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار فرق ثابت بالشرع والعقل، وبه يظهر الفرق بين ما يدعى الله به من الأسماء الحسنى، وبين ما يخبر به عنه وجل مما هو حق ثابت، لإثبات ما يستحقه سبحانه من صفات الكمال، ونفي ما تنزه عنه من العيوب والنقائص، فإنه الملك القدوس السلام، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

وقال تعالى: ﴿C D E F G I J K L M﴾[الأعراف:١٨٠] مع قوله: ﴿! " # $ % ' ( ) * + , ﴾[الأنعام:١٩]، ولا يقال في الدعاء: يا شيء. اهـ

وقال في الجواب "الصحيح لمن بدل دين المسيح" لابن تيمية (٥/٨): والصواب القول الثالث، وهو أن يفرق بين أن يدعى بالأسماء أو يخبر بها عنه. فإذا دعي لم يدع إلا بالأسماء الحسنى كما قال تعالى: ﴿C D E F G I J K L M﴾[الأعراف:١٨٠].

وأما الإخبار عنه فهو بحسب الحاجة؛ فإذا احتيج في تفهيم الغير المراد إلى أن يترجم أسماؤه بغير العربية، أو يعبر عنه باسم له معنًى صحيح، لم يكن ذلك محرمًا. اهـ

قال ابن القيم رحمه الله في "بدائع الفوائد" (١/ ١٦٢): أن الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل فيخبر به عنه فعلا ومصدرا ونحو السميع البصير القدير يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة ويخبر عنه بالأفعال من ذلك نحو: ﴿! " #﴾[المجادلة:١]، ﴿0 1 2﴾[المرسلات:٢٣] هذا إن كان الفعل متعديا فإن كان لازما لم يخبر عنه به نحو الحي بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل فلا يقال حي. اهـ

القاعدة العاشرة: أسماء الله سبحانه وتعالى غير مخلوقة:

قال الآجري رحمه الله في "الشريعة" للآجري (١٧٠): حَدَّثَنَا أَبُوالْقَاسِمِ عَبْدُالله بن مُحَمَّدِ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَنْبَلُ بن إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِالله أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ وَسَأَلَهُ يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ عَمَّنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلمَ الله وَأَسْمَاءَهُ مَخْلُوقَةٌ فَقَدْ كَفَرَ، يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ μ ¶ ¸ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾[آل عمران:٦١] أَفَلَيْسَ هُوَ الْقُرْآنُ؟ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلمَ الله وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتَهُ مَخْلُوقَةٌ فَهُوَ كَافِرٌ لَا يُشَكُّ فِي ذَلِكَ، إِذَا أَعْتَقَدَ ذَلِكَ، وَكَانَ رَأْيُهُ وَمَذْهَبُهُ وَكَانَ دِينًا يَتَدَيَّنُ بِهِ، كَانَ عِنْدَنَا كَافِرٌ. اهـ

فمعتقد أهل السنة والجماعة: أنهم يؤمنون بأن الله الذي سمى نفسه بأسمائه الحسنى وتكلم بها حقيقة، وهي غير مخلوقة، وليست من وضع البشر.

وقالت الجهمية والمعتزلة: إن أسماء الله مخلوقة، وأن الله ليس هو الذي سمى نفسه بهذه الأسماء، وكذلك لم يتكلم بها حقيقة، وإنما خلقها في غيره أو سماه بها بعض خلقه[1].

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٦).

وذهبت الكلابية والأشاعرة والماتريدية: أن أسماء الله غير مخلوقة، ولكن مقصودهم بهذه العبارة أن الله بذاته غير مخلوق، وهذا مما لا تنازع فيه مع الجهمية والمعتزلة.

وأطلقوا القول بأن التسميات مخلوقة والتسميات عندهم هي الأسماء كالعليم والعزيز والرحيم، وبهذا وافقوا الجهمية والمعتزلة في المعنى.[٢]

وذلك لما يأتي:

حديث ابن مسعود 5 : «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ**»، دل على أن أسماء الله تعالى غير مخلوقة، بل هو تكلم بها وسمى بها نفسه؛ ولذلك لم يقل بكل اسم خلقته لنفسك، ولا قال: سماك بها خلقك. أفاده ابن القيم رحمه الله في "شفاء العليل" ص(٢٧٧).

قال ابن تيمية رحمه الله: إن أسماء الله من كلامه، وكلامه تعالى غير مخلوق، فأسماءه غير مخلوقة، فهو المسمي لنفسه بتلك الأسماء.

إن الله تعالى يُسأل بهذه الأسماء، ولو كانت مخلوقة لم يجز أن يُسأل بها، فإن الله تعالى لا يقسم عليه بشيء من خلقه.

إن اليمين بهذه الأسماء منعقد، فمن حلف باسم من أسماء الله فهو حالفٌ بالله.

إن أسماء الله مشتقة من صفاته وصفاته قديمة به، فصفاته غير مخلوقة. اهـ

---

(٢) مجموع الفتاوى (١٩٢/٦)، أفاده التميمي في "معتقد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات".

القاعدة الحادية عشرة: تعدد أسماء الله تعالى كمال:

وذلك لأن كل اسم يتضمن صفة، ويدل على معانٍ عظيمة.

قال ابن القيم رحمه الله في "الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة" (٤/ ١٢٢٠): إن الأصل الذي قادهم إلى النفي والتعطيل واعتقاد المعارضة بين العقل والوحي أصل واحد، هو منشأ ضلال بني آدم، وهو الفرار من تعدد صفات الواحد، وتكثر أسمائه الدالة على صفاته، وقيام الأمور المتجددة به، وهذا لا محذور فيه، وهو الحق الذي لا يثبت كونه سبحانه ربًّا وإلهًا وخالقًا إلا به، ونفيه جحد للصانع بالكلية، وإنكار له، وهذا القدر لازم لجميع طوائف أهل الأرض على اختلاف مللهم ونحلهم. اهـ

وقال رحمه الله في "تحفة المودود بأحكام المولود" صـ(١٤٤): لما كان المقصود بالاسم التعريف والتمييز وكان الاسم الواحد كافيا في ذلك كان الاقتصار عليه أولى ويجوز التسمية بأكثر من اسم واحد كما يوضع له اسم وكنية ولقب وأما أسماء الرب تعالى وأسماء كتابه وأسماء رسوله فلما كانت نعوتا دالة على المدح والثناء لم تكن من هذا الباب بك من باب تكثير الاسماء لجلالة المسمى وعظمته وفضله قال الله تعالى ﴿C D E F G﴾[الأعراف:١٨٠]. اهـ

القاعدة الثانية عشرة: أسماء الله تعالى مشتقة من أفعاله وصفاته:

بمعنى أن الأسم يتضمن المعنى.

قال ابن القيم رحمه الله في "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل" صـ(٢٧١): والرب تعالى يشتق له من أوصافه وأفعاله أسماء، ولا يشتق له من مخلوقاته، وكل اسم من أسمائه فهو مشتق من صفة من صفاته، أو

فعل قائم به، فلو كان يشتق له اسم باعتبار المخلوق المنفصل يسمى متكونًا ومتحركًا وساكنًا وطويلًا وأبيضَ وغير ذلك؛ لأنه خالق هذه الصفات، فلما لم يطلق عليه اسم من ذلك - مع أنه خالقه - علم أنما يشتق أسماءه من أفعاله وأوصافه القائمة به، وهو سبحانه لا يتصف بما هو مخلوق منفصل عنه، ولا يتسمى باسمه. اهـ

القاعدة الثالثة عشر: الأسماء المنقسمة إلى يُمدح به وغيره لا تطلق على الله تعالى إلا مقيدة:

الأسماء في هذا الباب تنقسم إلى أربعة أقسام وهي:

الأول: أسماء تدل على الكمال المطلق الكمال وليس، فهذه يُسمى الله تعالى بها.

مع مراعات أن الأسماء والصفات ببها توقيفي على ما تقدم

الثاني: أسماء تدل على النقص المطلق الذي لا كمال فيه كالعجز والفقر والعمى فهذا لا يجوز أن يسمى الله به فلا يسمى بالعاجز أو الفقير أو الخائن.

الثالث: أسماء تدل على الكمال لكن تحمل النقص بالتقدير الذهني كالمتكلم، والمريد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "الأصفهانية" (٥): وأما تسميته سبحانه بأنه مريد وأنه متكلم فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن ولا في الأسماء الحسنى المعروفة، ومعناهما حق، ولكن الأسماء الحسنى المعروفة هى التي يدعى الله بها وهي التي جاءت في الكتاب والسنة وهي التي تقتضي المدح

والثناء بنفسها والعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك هي في نفسها صفات مدح والأسماء الدالة عليها أسماء مدح وأما الكلام والإرادة فلما كان جنسه ينقسم إلى محمود كالصدق والعدل وإلى مذموم كالظلم والكذب والله تعالى لا يوصف إلا بالمحمود دون المذموم جاء ما يوصف به من الكلام والإرادة في أسماء تخص المحمود كاسمه الحكيم والرحيم والصادق والمؤمن والشهيد والرؤوف والحليم والفتاح ونحو ذلك.

فلهذا لم يجئ في أسمائه الحسنى المأثورة المتكلم المريد. اهـ باختصار.

الرابع: أسماء تدل على النقص في حال وعلى الكمال في حال مثل: المكر، الكيد، الاستهزاء فهذا لا يسمى الله به أيضًا فلا يقال: الماكر والمخادع والمستهزئ.

قال ابن القيم رحمه الله في "طريق الهجرتين وباب السعادتين" صـ(٣٣٠): ومن هنا يعلم غلط بعض المتأخرين وزلقه الفاحش فى اشتقاقه له سبحانه من كل فعل أخبر به عن نفسه اسمًا مطلقًا فأدخله فى أسمائه الحسنى، فاشتق له اسم الماكر، والخادع، والفاتن، والمضل، والكاتب، ونحوها من قوله: ﴿ l m﴾[الأنفال:٣٠]، ومن قوله: ﴿ L M ﴾[النساء:١٤٢]، ومن قوله: ﴿ x y ﴾[طه:١٣١]، ومن قوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾[الرعد:٢٧، النحل:٩٣، فاطر:٨]، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ ç ﴾[المجادلة:٢١]، وهذا خطأ من وجوه:

أحدها: أنه سبحانه لم يطلق على نفسه هذه السماء، فإطلاقها عليه لا يجوز.

الثانى: أنه سبحانه أخبر عن نفسه بأفعال مختصة مقيدة، فلا يجوز أن ينسب إليه مسمى الاسم عند الإطلاق.

الثالث: أن مسمى هذه الأسماءِ منقسم إلى ما يمدح عليه المسمى به، وإلى ما يذم، فيحسن فى موضع، ويقبح فى موضع، فيمتنع إطلاقه عليه سبحانه من غير تفصيل.

الرابع: أن هذه ليست من الأسماء الحسنى التي يسمى بها سبحانه [فلا يجوز أن يسمى بها فإن أسماء الرب تعالى كلها حسنى]، كما قال تعالى: ﴿ C D E ﴾[الأعراف:١٨٠]، وهى التي يحب سحبانه أن يثنى عليه ويحمد بها دون غيرها.

الخامس: أن هذا القائل لو سُمي بهذه الأسماء، وقيل له هذه مدحتك وثناءٌ عليك، فأنت الماكر الفاتن المخادع المضل اللاعن الفاعل الصانع ونحوها لما كان يرضى بإطلاق هذه الأسماء عليه ويعدها مدحة، ولله المثل الأعلى سبحانه وتعالى عما يقول الجاهلون به علوًا كبيرًا.

السادس: أن هذا القائل يلزمه أن يجعل من أسمائه اللاعن والجائي والآتي والذاهب والتارك والمقاتل والصادق والمنزل والنازل [والمذموم] والمدمر وأضعاف أضعاف ذلك، فيشتق له اسمًا من كل فعل أخبر به عن نفسه، وإلا تناقض تناقضًا بينًا، ولا أحد من العقلاءِ طرد ذلك، فعلم بطلان قوله والحمد لله رب العالمين. اهـ

القاعدة الرابعة عشرة: أسماء الله تعالى ثابتة له على الحقيقة:

قال ابن القيم رحمه الله كما "مختصر الصواعق" ص(٣٠٨): إن هذه الألفاظ التي تستعمل في حق الخالق والمخلوق لها ثلاث اعتبارات.

أحدها: أن تكون مقيدةً بالخالق، كسمع الله وبصره ووجهه ويديه واستوائه، ونزوله وعلمه وقدرته وحياته.

الثاني: أن تكون مقيدةً بالمخلوق كيد الإنسان ووجهه ويديه واستوائه.

الثالث: أن تجرد عن كلا الإضافتين وتوجد مطلقةً، فإثباتكم لها حقيقة، إما أن يكون بالاعتبار الأول أو الثاني أو الثالث، إذ لا رابع هناك، فإن جعلتم جهة كونها حقيقةً تقيدها بالخالق لزم أن تكون في المخلوق مجازًا، وهذا مذهب قد صار إليه أبو العباس الناشي ووافقه عليه جماعة، وإن جعلتم جهة كونها حقيقةً تقيدها بالمخلوق لزم أن تكون في الخالق مجازًا، وهذا مذهب قد صار إليه إمام المعطلة جهم بن صفوان، ودرج أصحابه على أثره، وإن جعلتم جهة كونها حقيقةً القدر المشترك، ولم يدخل القدر المميز في موضعها لزم أن يكون حقيقةً في الخالق، وهذا قول عامة العقلاء، وهو الصواب، وإن فرقتم بين بعض الألفاظ وبعض، وقعتم في التناقض والتحكم المحض. اهـ

تلخص لنا أن ما كان مضافا إلى الله تعالى فهو خاص به، وما أضيف إلى المخلوق فهو خاص به، ولا يقتضي ذلك اتحادًا ولا تماثلًا، وإن اتحاد الأسماء لايلزم منه اتحاد الصفات، والذوات.

وقال رحمه الله في "التدمرية" ص(٢١): ولهذا سمى الله نفسه بأسماء، وسمّى صفاته بأسماء، فكانت تلك الأسماء مختصة به، إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها

غيره، وسمّى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين تماثل مسماهما واتحاده فقد سمّى الله نفسه حيًّا، فقال: ﴿ x w v u t s y ﴾[البقرة:٢٥٥] وسمّى بعض عباده حيًّا، فقال: ﴿ = < ? > @ A B C D ﴾[الروم:١٩] وليس هذا الحيّ مثل هذا الحي؛ لأن قوله: ﴿ < ﴾ اسم لله مختص به، اسم للحي المخلوق مختص به. اهـ بتصرف

القاعدة الخامسة عشرة: أفعال الله صادرة عن أسمائه:

قال ابن القيم رحمه الله في "بدائع الفوائد" (١/ ١٦٢): إن أفعالَ الرب تبارك وتعالى صادرة عن أسمائِه وصفاتِه، وأسماءَ المخلوقين صادرة عن أفعالهم. فالرب تبارك وتعالى فعاله عن كماله، والمخلوق كماله عن فعاله، فاشتقت له الأسماء بعد أن كمل بالفعل. فالرب لم يزل كاملًا، فحصلت أفعاله عن كماله؛ لأنه كامل بذاته وصفاته، فأفعاله صادرة عن كماله، كمل ففعل، والمخلوق فعل فكمل الكمال اللائق به. اهـ

القاعدة السادسة عشرة: التفصيل في إثبات الأسماء والصفات:

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "التدمرية" صـ(١٠): وأما الإثبات المفصَّل، فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في محكم آياته، كقوله تعالى: ﴿ u t s y x w v ﴾[البقرة:٢٥٥] الآية بكمالها، وقوله: ﴿ ! " # $ % & ' ( ) * + , - . / 0 1 2 ﴾، وقوله: ﴿ < = > ﴾[التحريم:٢]، ﴿ _ ` a ﴾[الروم:٥٤]، ﴿ 5 6 7 ﴾[الشورى:١١]، ﴿ x y z ﴾[إبراهيم:٤]، ﴿ 9

: ; ﴾[يونس:١٠٧]، ﴿ ~ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا © ﴾[البروج:١٤-١٦]، ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾

1 0 / . · , + *) (' & % $ # " !

E D C B A @ ? > = < ; : 9 8 7 6 5 4 3 2

G F ﴾[الحديد:٣-٤]. وقوله: ﴿ ¶ ¸ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[محمد:٢٨]، وقوله: ﴿ w v u t

x y ﴾[المائدة:٥٤]، وقوله: ﴿ à ٱللَّهُ â وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾[المائدة:١١٩]، وقوله: ﴿ c d e f g h i j

r q p o n m l k ﴾[النساء:٩٣]، وقوله: ﴿B C D E F G H I J K L M

P O N ﴾[غافر:١٠]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[البقرة:٢١٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ ´ µ ¶ ¸ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾[فصلت:١١].

وقوله: ﴿ I J K L ﴾[النساء:١٦٤]، وقوله: ﴿ ! " # $ % & ' ﴾[مريم:٥٢]، وقوله: ﴿ E F G H I J K L ﴾[القصص:٦٢]. اهـ

إلى غير ذلك مما هو في القرآن والسنة.

القاعدة السابعة عشرة: الاسم هو المسمى:

ذهب أكثر أهل السنة في هذه المسألة: أن الاسم للمسمى، وهذا القول تدعمه الأدلة، قال الله تعالى: ﴿ C D E ﴾[الأعراف:١٨٠].

وقال تعالى: ﴿ s t u v w y z { ﴾[طه:٨].

وقال تعالى: ﴿ Z [\ ] ^ _ a b c d e f ﴾[الإسراء:١١٠].

وقال تعالى: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الحشر:٢٤].

وقول النبي ﷺ: «**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**».

قال شيخ الإسلام رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٦/٢٠٦-٢٠٧): وأما الذين يقولون: الاسم للمسمى كما يقول أكثر أهل السنة، فهؤلاء وافقوا الكتاب والسنة والمعقول. اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في «شفاء العليل» صـ(٢٧٧): والاسم للمسمى ولا يقال غيره. اهـ

d õ õ õ c

الفصل الثالث

قواعد في صفات الله سبحانه وتعالى

قال البخاري (٧٣٧٥): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ، أَنَّ أَبَا الرِّجَالِ مُحَمَّدَ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَتْ فِي حَجْرِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيَخْتِمُ بِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟**»، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ**». وأخرجه مسلم (٨١٣).

القاعدة الأولى: صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها:

قال ابن عثيمين رحمه الله: صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه كالحياة والعلم والقدرة والرحمة والعزة والحكمة وغير ذلك، وقد دل على هذا السمع والعقل، قال الله تعالى: ﴿ f e d c b a ` j i h ﴾[النحل:٦٠]، ثم بين رحمه الله أن الصفات من حيث هي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، وهذه تثبت لله سبحانه.

القسم الثاني: صفات نقص لا كمال فيها بوجه من الوجوه، فهذه تنفى عن الله سبحانه.

القسم الثالث: صفات كمال من وجه ونقص من وجه، فهذه تثبت لله سبحانه وتعالى، حال كمالها، وتنفى عنه في حال النقص كما هو معلوم فيما يسمى بصفات المقابلة كالمكر والكيد والخداع والاستهزاء، فإنها في مقابلة من يعملها كمال. اهـ بتصرف من "القواعد المثلى".

قال ابن القيم في رحمه الله "البدائع" (١/١٦٧): إن الصفات ثلاثة أنواع: صفات كمال، وصفات نقص، وصفات لا تقتضي كمالًا ولا نقصًا، وإن كانت القسمة التقديرية تقتضي قسمًا رابعًا، وهو ما يكون كمالًا ونقصًا باعتبارين، والرب تعالى منزه عن الأقسام الثلاثة، وموصوف بالقسم الأول وصفاته كلها صفات كمال محض، فهو موصوف من الصفات بأكملها، وله من الكمال أكمله. اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٦/٧١-٨٧ بتصرف): إن الكمال ثابت لله، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية، بحيث لا يمكن وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت لله تعالى يستحقه بنفسه المقدسة، وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه، وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية مع دلالة السمع على ذلك... اهـ

القاعدة الثانية: باب الصفات أوسع من باب الأسماء:

لأن كل اسم متضمن لصفة؛ ولأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله، وأفعاله لا منتهى لها.

قال ابن القيم رحمه الله في "البدائع" (١/ ١٦١): إن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في أسمائه وصفاته كالشيء والموجود والقائم بنفسه، فإنه يخبر به عنه، ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العلى. اهـ

وقال رحمه الله في "مدارج السالكين" بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٣/ ٣٨٣): فإن الفعل أوسع من الاسم، ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالًا لم يتسم منها بأسماء الفاعل، كأراد، وشاء، وأحدث، ولم يسم بالمريد والشائي والمحدث، كما لم يسم نفسه بالصانع والفاعل والمتقن وغير ذلك من الأسماء التي أطلق على نفسه، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء. الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به، فإنه يخبر عنه بأنه شيء، وموجود، ومذكور، ومعلوم، ومراد، ولا يسمى بذلك. اهـ

القاعدة الثالثة: الصفات الثبوتية والمنفية:

فالثبوتية ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة والعلم والقدرة.

والصفات السلبية: ما نفاها الله سبحانه وتعالى عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص في حقه كالموت والنوم والجهل والنسيان والعجز.

فيجب نفيها عن الله سبحانه وتعالى مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل؛ وذلك لأن ما نفاه الله عن نفسه فالمراد به انتفائه لثبوت كمال ضده لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال، وذلك لأن النفي عدم والعدم ليس بشيء.

مثال ذلك: ﴿وَمَا كَانَ à لِيُعْجِزَهُۥ â شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا ç è ﴾[فاطر:٤٤]، فنفي العجز يتضمن كمال علمه وقدرته، كما قال بعده: ﴿ ê ë عَلِيمًاقَدِيرًا ﴾[فاطر:٤٤]؛ لأن العجز سببه الجهل بأسباب الإيجاد أو قصور القدرة، وبهذا يعلم أن الصفة المنفية قد تتضمن أكثر من كمال.

القاعدة الرابعة: صفات الإثبات صفات مدح وتنوعها وتعددها يدل على الكمال:

قال العثيمين رحمه الله: الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال، فكلما كثرت وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر، ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية كما هو معلوم.

وأما الصفات السلبية فلم تذكر غالبًا إلا في الأحوال التالية:

الأول: بيان عموم كماله، كما في قوله تعالى: ﴿ 1 2 3 ﴾[الشورى:١١].

الثاني: دفع ما ادعاه في حقه المبطلون، كقوله تعالى: ﴿ . / 0 1 2 ﴾[الإخلاص:٤]، ﴿وَمَايَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾[مريم:٩٢].

الثالث: دفع توهم النقص من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعني، كما في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[الدخان:٣٨]، ﴿ ? @ A B C D E F G H I J K ﴾[ق:٣٨]. اهـ

القاعدة الخامسة: الصفات الذاتية والفعلية:

قال العثيمين رحمه الله: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية وفعلية.

فالذاتية: هي التي لم يزل الله ولا يزال متصفًا بها كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة، ومنها الصفات الخبرية كالوجه واليدين.

تنبيه: المراد بالصفات الخبرية أنها متلقاة من الخبر، الكتاب والسنة، لأن عقولنا لا تدلنا عليها.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئة الله إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام فإنه باعتبار أصله صفة ذات؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلمًا، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام يقع بمشيئته يتكلم متى شاء بما شاء، ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[يس:٨٢]. اهـ

القاعدة السادسة: محاذير الإثبات والنفي:

قال العثيمين رحمه الله: يلزم في إثبات الصفات التخلي من محذورين عظيمين:

إحداهما: التمثيل: وهو اعتقاد المثبت أن ما أثبته لله مماثل لصفات المخلوقين، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل، قال الله تعالى: ﴿ 1 2 3 4 5 6 7 ﴾[الشورى:١١]، ﴿ * + , - ﴾[مريم:٦٥]، ﴿ . / 0 1 2 ﴾[الإخلاص:٤]، ﴿ 3 4 5 6 7 8 9 : ﴾[النحل:١٧].

الثاني: التكييف: فهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا من غير أن يقرها بمماثل، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع، قال الله تعالى: ﴿ ۥ يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾[طه:١١٠]. اهـ

وإن ألقى الشيطان هذا التكييف في عقلك فقل (**آمَنْتُ بِالله**)، وانتهِ كما دل عليه حديث أبي هريرة في الصحيح وفي رواية: «**فَاسْتَعِذْ بِالله مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**»، ولهذا جاء في الحديث: «**تَفَكَّرُوا فِي الخَلْقِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي الله**»؛ الحديث مخرج في "الصحيحة" (١٧٨٨)، وقد ساق طرقه وشواهده أبوالشيخ في كتابه "العظمة" (١/ ٢١٠-٢٧٠)، وإنما يكون الفكر في مخلوقات الله، لأنَّ الْفِكْرَةَ فِي الرَّبِّ تَقْدَحُ الشَّكَّ فِي الْقَلْبِ، الفكر في الله وفي صفاته من البدع المحدثة في الدين؛ لما يجر إليه من التخيلات والتوهمات والظنون والشكوك، فهو سبحانه لا تتوهمه القلوب بالتصوير ﴿ 1 2 3 4 5 6 7 ﴾[الشورى:١١].

قال أبوالشيخ رحمه الله في "العظمة" (١/ ٢٧١): قال الله: ﴿ r s t u v ﴾[الذاريات:٢١]؛ فإذا تفكر العبد في ذلك استنارت له آيات الربوبية، وسطعت له أنوار اليقين، واضمحلت عنه غمرات الشك، وظلمة الريب، وذلك إذا نظر إلى نفسه وجدها مكونة مكنونة مجموعة مؤلفة مجزأة منضدة مصورة متركبة بعضها في بعض، فيعلم أنه لا يوجد مدبر إلا بمدبر، ولا مكون إلا بمكون، وتجد تدبير المدبر فيه شاهدا دالا عليه كما تنظر إلى حيطان البناء، وتقديرها، وإلى السقف المسقف فوقه بجذوعه، وعوارضه، وتطيين ظهره، ونصب بابه، وإحكام غلقه، ومفتاحه للحاجة إليه؛ فكل ذلك يدل على بانيه، ويشهد له. اهـ

القاعدة السابعة: أنواع الإضافات إلى الله تعالى:

قال العثيمين رحمه الله في "القول المفيد" (١/٨٨)، ط العاصمة: اعلم أن ما أضافه الله إلى نفسه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: العين القائمة بنفسها وإضافتها إليه من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، وهذه الإضافة قد تكون على سبيل عموم الخلق كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا مِّنۡهُ﴾[الجاثية:١٣]، وقوله: ﴿H G I﴾[العنكبوت:٥٦].

وقد تكون على سبيل الخصوص لشرفه كقوله تعالى: ﴿Q P R﴾[الحجّ:٢٦]، وكقوله: ﴿V W X﴾[الشمس:١٣]، وهذا القسم مخلوق.

الثاني: أن يكون شيئًا مضافًا إلى عين مخلوقة يقوم بها، مثل قوله: ﴿9 :﴾[النساء:١٧١]، فإضافة هذه الروح إلى الله من إضافة المخلوق إلى خالقه تشريفًا، فهي من الأرواح التي خلقها الله، وهذا القسم مخلوقًا.

الثالث: أن يكون وصفًا غير مضاف إلى عين مخلوقه، مثاله: ﴿# $ % & ')﴾[الأعراف:١٤٤]، فالرسالة والكلام أضيفا إلى الله من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، فإذا أضاف إلى نفسه صفة، فهذه الصفة غير مخلوقة. اهـ

وقسمها بعضهم إلى قسمين: قال في "القواعد الكلية" صـ(٢١٩-٢٢٠): المضاف إلى الله نوعان: أعيان وصفات.

فالأعيان: هي الذوات المستقلة بنفسها عما سواها، والمراد بها هنا ما نسب إلى الله نسبة خلق وإيجاد.

والصفات: هي المعاني القائمة بالذوات، والمراد بها هنا ما نسب إلى الله على أنه وصف قائم بذاته. اهـ باختصار.

القاعدة الثامنة: قياس الأولى:

وأما القياس في التوحيد والعقائد فقد اتفق أهل السنة على أن القياس لا يجري في هذا الباب إن أدى إلى البدعة أو الإلحاد أو تشبيه الخالق بالمخلوق وتعطيل أسماء الله وصفاته، وهذا هو الذي أراده لمؤلف، قال الخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٢٩٧): القياس على ضربين: ضرب منه في التوحيد، وضرب في أحكام الشريعة: فالقياس في التوحيد على ضربين:

ضرب هو القياس الصحيح وهو: ما استدل به على معرفة الصانع تعالى وتوحيده، والإيمان بالغيب، والكتب، وتصديق الرسل، فهذا قياس محمود فاعله، مذموم تاركه.

والضرب الثاني من القياس في التوحيد: هو القياس المذموم الذي يؤدي إلى البدع والإلحاد، نحو تشبيه الخالق بالخلق، وتشبيه صفاته بصفات المخلوقين، ودفع قايسه ما أثبت الله تعالى لنفسه، ووصفته به رسله مما ينفيه القياس بفعله. اهـ

أنواع القياس في باب التوحيد:

والقياس في باب التوحيد ثلاثة أقسام:

١) **قياس الأولى**: ومضمونة كل كمال ثبت للمخلوق وجاز أن يتصف الله به؛ فالله أولى به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق، فالخالق أحق بالتنزه عنه

وهذا يستخدمه بعض السلف في الرد على أهل البدع والضلال، وهذا القياس وهو وجوب تنزيه الله ﷻ عن كل نقص ينزه عنه غيره ويذم به سواه فهو أمر فطري.

قال شيخ الإسلام ﷺ كما في "المجموع" (١٢/ ٣٥٠): ولهذا كانت الطريقة النبوية السلفية أن يستعمل في العلوم الإلهية قياس الأولى، كما قال الله تعالى: ﴿ h i j ﴾[النحل:٦٠]، إذ لا يدخل الخالق والمخلوق تحت قضية كلية تستوي أفرادها، ولا يتماثلان في شيء من الأشياء، بل يعلم أن كل كمال لا نقص فيه بوجه ثبت للمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص وجب نفيه عن المخلوق فالخالق أولى بنفيه عنه. اهـ

قال شيخ الإسلام ﷺ في "النبوات" (٢/ ٨٩٥): فهذه الطريقة - وهو أنّ ما يستحقه المخلوق من الكمال الذي لا نقص فيه، فالخالق أولى به، وما يُنزَّه عنه المخلوق من العيوب المذمومة، فالخالق تعالى أولى بتنزيهه عن كلّ عيبٍ وذمّ، وهو سبحانه القدّوس، السلام، الحميد، المجيد - من أبلغ الطرق البرهانية، وهي مستعملة في القرآن في غير موضع. اهـ

قال ابن القيم ﷺ في "الكافية الشافية" ص(٣٧):

وَكَمَالُ مَنْ أَعْطَى الكَمَالَ لِنَفسِهِ ... أَوْلَى وَأَقْدَمُ وَهْوَ أَعْظَمُ شَانِ
أَيَكُونُ مَنْ أعطَى الكَمَالَ بِنَفسِهِ ... ذَاكَ الكَمَالُ أذَاكَ ذُو إِمْكَانِ
أَيَكُونُ إِنْسَانٌ سَمِيعًا مُبْصِرًا ... مُتَكَلِّمًا بِمَشِيئَةٍ وَبَيَانِ
وَلَهُ الحَيَاةُ وَقُدْرَةٌ وَإِرَادَةٌ ... وَالعِلْمُ بِالكُلِّيِّ وَالأَعْيَانِ
وَاللهُ قَدْ أَعْطَاهُ ذَاكَ وَلَيْسَ هَـ ... ـذَا وَصْفَهُ فَاعْجَبْ مِنَ البُهْتَانِ

بِخِلَافِ نَوْمِ العَبْدِ ثُـمَّ جِمَاعِـهِ وَالأَكْلِ مِنْهُ وَحَاجَـةِ الأَبْـدَانِ
إِذْ تِلْكَ مَلْزُومَاتُ كَوْنِ العَبدِ مُحْـ تَاجًا وَتِلْـكَ لَـوَازِمُ النُّقْصَـانِ
وَكَذَا لَوَازِمُ كَوْنِهِ جَسَـدًا نَعَـمْ وَلَوَازِمُ الإِحْـدَاثِ وَالإِمْكَـانِ
يَتَقَدَّسُ الـرَّحْمَنُ جَـلَّ جَلَالُـهُ عَنْهَا وَعَنْ أَعْضَاءِ ذِي جُـثْمَانِ

٢) قياس التمثيل: وهو القياس الذي يستوي فيه الأصل والفرع والله منزه عن هذا بل هذا النوع من الأقيسة في حقه كفر وضلال؛ لأن من مثل الله بخلقه كفر.

٣) قياس الشمول: وهو الذي تستوي أفراده وضابطه عندهم الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج ذلك الجزئي مع غيره تحت هذا الكلي، وهذا قياس باطل وضلال وكفر؛ لأنه يؤدي إلى مماثلة الخالق بالمخلوق.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "المجموع" (٥/٢٠٠): ومعلوم أن كل كمال حصل للمخلوق فهو من الرب سبحانه وتعالى وله المثل الأعلى، فكل كمال حصل للمخلوق فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أحق أن ينزه عنه؛ ولهذا كان لله المثل الأعلى، فإنه لا يقاس بخلقه ولا يمثل بهم، ولا تضرب له الأمثال. فلا يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل بمثل؛ ولا في قياس شمول تستوي أفراده، بل ﴿G H I J K L﴾[الروم:٢٧]. اهـ

القاعدة التاسعة: القول في الصفات كالقول في الذات:

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "التدمرية" صـ(٤٣): القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في

أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات.

فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟

قيل له - كما قال ربيعة ومالك وغيرهما -: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة، لأنه سؤال عمّا لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه.

وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى سماء الدنيا؟

قيل له: كيف هو؟

فإذا قال: أنا لا أعلم كيفيته.

قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له، وتابع له. فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه ونزوله واستوائه، وأنت لا تعلم كيفية ذاته!

وإذا كنت تقرّ بأن له ذاتا حقيقة، ثابتة في نفس الأمر، مستوجبة لصفات الكمال، لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره، وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لايشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم، وكلامهم ونزولهم واستواؤهم. اهـ

هذه القاعدة ردٌّ على كل من أثبت لله ذاتًا تليق بجلاله، وخالف في الصفات كالمعتزلة، والأشاعرة، والممثلة.

القاعدة العاشرة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض:

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "التدمرية" صـ(٣١): القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

فإن كان المخاطب ممن يقرّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازا، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

قيل له: لا فرق بين ما نفيتَه وبين ما أثبتَّه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به. اهـ

وهذه القاعدة ردٌّ على الأشاعرة الذين يثبتون البع الصفات، وينفون غيرها.

d õ õ õ c

الفصل الرابع

قواعد في أدلة الأسماء والصفات وكيفية التعامل معها

القاعدة الأولى: الأدلة التي تثبت بها أسماء الله وصفاته هي: كتاب الله وسنة رسوله ﷺ:

فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرها؛ لأن الله تعالى أعلم بنفسه، وبغيره، وأصدق قيلًا، وأحسن حديثًا، ورسوله ﷺ لاينطق عن الهوى.

ويدل على ذلك النقل، والعقل فمن أدلة النقل قوله تعالى: ﴿ q p w v u t s r ﴾[الأنعام:١٥٥]، وقوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ ۞ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ ﴾[الأعراف:١٥٨]، وقوله: ﴿ u t s r q p w v ﴾[الحشر:٧]، وقوله: ﴿ ! " # $ % & ' ( ) * + , - ﴾[النساء:٨٠]، وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ â وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[النساء:٥٩]، وقوله: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ ﴾[المائدة:٤٩].

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة.

وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة، لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي ﷺ والرد إليه

عند التنازع. والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته والى سنته بعد وفاته. أفاده العثيمين .

القاعدة الثانية: الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف:

لا سيما نصوص الصفات، اتباعًا لطريقة السلف الصالحين، ومن حيث أنه لا مجال للعقل فيها، والظاهر هو ما يتبادر إلى الذهن العربي السليم لأول وهلة.

وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من جعلوا الظاهر المتبادر منها معنى حقا يليق بالله ﷻ ، وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والذين لا يَصْدُقُ لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم.

وقد أجمعوا على ذلك، كما نقله ابن عبد البر فقال: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة. اهـ

القسم الثاني: من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلًا لا يليق بالله، وهو التشبيه، وأبقوا دلالتها على ذلك. وهؤلاء هم المشبهة، ومذهبهم باطل، محرم من عدة أوجه:

الأول: أنه جناية على النصوص، وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: ﴿ 1 2 3 ﴾[الشورى:١١].

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟.

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها، فيكون باطلًا.

القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلًا لا يليق بالله، وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله. وهم أهل التعطيل، سواء كان تعطيلهم عاما في الأسماء والصفات، أم خاصا فيهما، أو في أحدهما. فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معاني عينوها بعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطرابا كثيرًا، وسموا ذلك تأويلًا وهو في الحقيقة تحريف.

ومذهبهم باطل من وجوه:

أحدها: أنه جناية على النصوص، حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له.

الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ عن ظاهره. والله تعالى خاطب الناس بلسان عربي مبين ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي، والنبي ﷺ خاطبهم بأفصح لسان البشر، فوجب حمل كلام الله ورسوله ﷺ على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي، غير أنه يجب أن يصان عن التكييف والتمثيل في حق الله .

الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله ﷺ عن ظاهره إلى معنى يخالفه قول على الله بلا علم، وهو محرم لقوله تعالى: ﴿W V U T S R Q P h g f e d c b a ` _ ^] \ [Z Y X l k j i ﴾[الأعراف:٣٣]، ولقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[الإسراء:٣٦]. اهـ مختصرًا من القواعد المثلى .

القاعدة الثالثة: ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر:

فباعتبار المعنى هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة.

وهذه القاعدة ردٌّ على المفوضة الذين يقولون: نحن نثبت اللفظ ونتوقف في المعنى، فهم أهل التجهيل للصحابة والتابعين لهم بإحسان، بل للنبي لأنه كان يخاطبنا بألفاظ لا يعلم معناها، بل هذا القول يؤدي إلى أنه فرّط فيما أُمر به، وهذا لازم قولهم والمفوضة شر أهل البدع وبسبب مذهبهم انتشر الاعتزال وغيره من البدع.

القاعدة الرابعة: أحاديث وآيات الصفات من المحكم لا المتشابه:

المحكم لغة -الحاء والكاف والميم- أصل واحد وهو المنع، ومنه قول الشاعر:

أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُمْ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمُ أَنْ أَغْضَبَا

"معجم مقاييس اللغة" صـ(٢٧٧)، و"لسان العرب" (٣/ ٢٧٢).

والمحكم: المتقن، قال الفيومي رحمه الله في "المصباح المنير" صـ(٥٦): وأحكمت الشيء بالألف أتقنته، فاستحكم هو صار كذلك. اهتعريف المتشابه لغة: قال ابن فارس رحمه الله في "معجم المقاييس" صـ(٥٤٨): الشين والباء والهاء واحد يدل على تشابه الشيء وتشكله لونًا ووصفًا. اهـ

والمحكم والمتشابه اصطلاحًا: اختلف العلماء فيه إلى أقوال:

أحدها: المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه ما احتاج إلى بيان.

ثانيها: أن المحكم ما علم تفسيره العلماء، والمتشابه ما لم يكن للعلماء أي سبيل إلى معرفته، كقيام الساعة.

ثالثها: أن المتشابه الحروف المقطعة في أوائل السور.

رابعها: أن المتشابه ما اشتبهت معانيه.

خامسها: أن المتشابه ما تكررت ألفاظه.

سادسها: أن المتشابه ما احتمل وجوهًا.

سابعها: أن المتشابه هو القصص والأمثال.

ثامنها: أن المتشابه ما يؤمن به ولا يعمل به.

تاسعها: قول بعض المتأخرين أن المتشابه آيات وأحاديث الصفات. اهـ ملخصًا من "مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام (١٧/ ٤١٧-٤٢٤).

وقد ورد التشابه والإحكام في القرآن على ثلاثة أنواع:

الأول: أن القرآن كله محكم كما قال تعالى: ﴿ j i h g f n m l k ﴾[هود:١].

الثاني: أن القرآن كله متشابه: ﴿ 8 9 : ; > = < ﴾[الزمر: ٢٣].

الثالث: أن القرآن منه محكم ومتشابه، كما قال تعالى: ﴿ g h i j k l m n o p q r s ﴾[آل عمران:٧].

ولا تعارض بين هذه الثلاث الآيات، لما يأتي:

الأول: من حيث إتقان القرآن وصدقه ووضوحه وبيانه وإحكامه فكله محكم.

والثاني: أن القرآن متشابه في إحكامه وإتقانه وعدله وقصصه، تُمر كما جاءت، ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها ويفهمون منها بعض ما دلت عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغيرها...

والثالث: أن في القرآن آيات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد من الناس ومنه آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم.

فمن رد ما اشتبه إلى الواضح منه وحكم بمحكمه على متشابهه فقد اهتدى ومن عكس انعكس[(١)].

---

(١) تفسير ابن كثير (١ /٤٧٧).

القاعدة الخامسة: دلالة الكتاب والسنة على الصفة بثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة كالعزة والقوة، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ μ ﴾[النساء:١٣٩].

الثاني: تضمن الاسم لها مثل الغفور متضمن للمغفرة، وقد تقدم الكلام على هذا في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء.

الثالث: التصريح بفعل أو وصف دال عليها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد، قال تعالى: ﴿ Z Y] \ ﴾[طه:٥]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢].

القاعدة السادسة: القول في الألفاظ المجملة:

قال العلامة العثيمين رحمه الله في "فتح رب البرية بتلخيص الحموية" صـ(١٥):

وطريقتهم في أسماء الله وصفاته كما يأتي:

أولًا: في الإثبات: فهي إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسول الله ﷺ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل.

ثانيًا: في النفي: فطريقتهم نفي ما نفاه الله عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، مع اعتقادهم ثبوت كمال ضده لله تعالى.

ثالثًا: فيما لم يرد نفيه، ولا إثباته مما تنازع الناس فيه كالجسم، والحيز والجهة ونحو ذلك، فطريقتهم فيه التوقف في لفظه فلا يثبتونه، ولا ينفونه لعدم ورود

ذلك، وأما معناه فيستفصلون عنه، فإن أُريد به باطل يُنزه الله عنه ردوه، وإن أريد به حق لا يمتنع على الله قبلوه.

وهذه الطريقة هي الطريقة الواجبة، وهي القول الوسط بين أهل التعطيل، وأهل التمثيل.

وقد دل على وجوبها العقل، والسمع:

فأما العقل: فوجه دلالته أن تفصيل القول فيما يجب، ويجوز، ويمتنع على الله تعالى لا يدرك إلا بالسمع، فوجب اتباع السمع في ذلك بإثبات ما أثبته، ونفي ما نفاه، والسكوت عما سكت عنه.

وأما السمع: فمن أدلته قوله تعالى: ﴿C D E F G I H J K L M N O P Q R﴾[الأعراف:١٨٠]، وقوله: ﴿1 2 3 4 5 6 7﴾[الشورى:١١]. وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[الإسراء:٣٦].

فالآية الأولى: دلت على وجوب الإثبات من غير تحريف ولا تعطيل؛ لأنهما من الإلحاد.

والآية الثانية: دلت على وجوب نفي التمثيل.

والآية الثالثة: دلت على وجوب نفي التكييف، وعلى وجوب التوقف فيما لم يرد إثباته أو نفيه. اهـ

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "التدمرية"(٦٥): وما تنازع فيه المتأخرون نفيا واثباتا فليس على أحد بل ولا له: أن يوافق احد على اثبات لفظه أو نفيه حتى

يعرف مراده فإن أراد حقا قبل وإن أراد باطلا رد وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا ولم يرد جميع معناه بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى. اهـ

وقال رحمه الله في "منهاج السنة" (٢/٢١٧): وأما الألفاظ المجملة فالكلام فيها بالنفي والإثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال والفتن والخبال والقيل والقال وقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء. اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في "الصواعق المرسلة" (٣/٩٢٧-٩٢٧): فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة ولا سيما إذا صادفت أذهانا مخبطة فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب، فسل مثبت القلوب أن يثبت قلبك على دينه وأن لا يوقعك في هذه الظلمات. اهـ

فالواجب على الناس استخدام الألفاظ الشرعية التي جاء بها الكتاب والسنة واستخدمها السلف الكرام وفي هذه المسألة التي هي اللفظ بالقرآن للعلماء فيها مذهبان: الأول: منع القول بها نفيًا وإثباتًا الثاني التفصيل فيها والاستفسار.

قال ابن القيم رحمه الله في "النونية" مع شرح ابن عيسى (١/٣٢٥):

فَعَلَيْكَ بِالتَّفْصِيلِ وَالتَّمْيِيزِ فَالْـ ... إِطْـلَاقُ وَالْإِجْمَـالُ دُونَ بَيَـانِ

قَدْ أَفْسَدَا هَذَا الْوُجُودَ وَخَبَّطَـا ... أَذْهَـانَ وَالْآرَاءَ كُـلَّ زَمَـانِ

القاعدة السابعة: تقديم النقل على العقل:

قال ابن القيم رحمه الله في "الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة" (٨٢٧/٣): إن تقديم العقل على النقل يبطل كون القرآن آيةً وبرهانًا على صحة النبوة، والمقصود أن الله سبحانه تمم الدين وأكمله بنبيه وما بعثه به، فلم يحوج أمته إلى سواه، فلو عارضه العقل وكان أولى بالتقديم منه لم يكن كافيًا للأمة ولا كان تامًّا في نفسه، في "مراسيل أبي داود" أن الرسول ﷺ رأى بيد عمر بن الخطاب ورقة فيها شيء من التوراة فقال: «**كَفَى بِقَوْمٍ ضَلَالَةٌ أَنْ يَتَّبِعُوا كِتَابًا غَيْرَ كِتَابِهِمْ، أُنْزِلَ عَلَى نَبِيٍّ غَيْرِ نَبِيِّهِمْ**»، فأنزل الله جل جلاله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ © عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً μ ¶ ﴾[العنكبوت٥١]، وقال سبحانه ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا μ ¶ ۥ يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[النساء:٦٥] فأقسم سبحانه بنفسه أنا لا نؤمن حتى نحكم رسوله في جميع ما شجر بيننا، وتتسع صدورنا بحكمه، فلا يبقى منها حرج، ونسلم لحكمه تسليمًا فلا نعارضه بعقل ولا رأي ولا هوى ولا غيره. فقد أقسم الرب سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن هؤلاء الذين يقدمون العقل على ما جاء به الرسول وقد شهدوا هم على أنفسهم بأنهم غير مؤمنين بمعناه وإن آمنوا بلفظه، وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[الشورى:١٠]، وهذا نص صريح في أن حكم جميع ما تنازعنا فيه مردود إلى الله وحده وهو الحاكم فيه على لسان رسوله، فلو قدم حكم العقل على حكمه لم يكن هو الحاكم بوحيه وكتابه، وقال تعالى: ﴿ 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; ﴾[الأعراف:٣]، فأمر باتباع الوحي المنزل وحده ونهى عن اتباع ما

خالفه، وأخبر سبحانه أن كتابه بينة وشفاء وهدى ورحمة ونور وفضل وبرهان وحجة وبيان، فلو كان في العقل ما يعارضه ويجب تقديمه على القرآن لم يكن فيه شيء من ذلك، بل كانت هذه الصفات للعقل دونه وكان عنها بمعزل، فكيف يشفي ويهدي ويبين ويفصل ما يعارضه صريح العقل. اهـ

القاعدة الثامنة: القول في المجاز:

اتخذ المبتدعة طاغوت المجاز لصرف دلالة الكتاب، والسنة عن ظواهرهما الدلة على ما يجب لله تعالى، من وصفه بما وصف به نفسه، وما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل.

قال ابن القيم رحمه الله كما في "مختصر الصواعق" صـ(٢٨٧): إذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيمًا شرعيا ولا عقليا ولا لغويا فهو اصطلاح محض، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص، وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين.

وأشهر ضوابطهم قولهم: إن الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولًا، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولًا، ثم زاد بعضهم: في العرف الذي وقع به التخاطب لتدخل الحقائق الثلاث وهي اللغوية والشرعية والعرفية. اهـ

القاعدة التاسعة: معرفة القرائن:

قال ابن القيم رحمه الله كما "مختصر الصواعق" صـ(٣٢٤): أن اللفظ لا بد أن يقترن به ما يدل على المراد به، والقرائن ضربان: لفظية ومعنوية، واللفظية

نوعان: متصلة ومنفصلة، والمتصلة ضربان: مستقلة وغير مستقلة، والمعنوية إما عقلية وإما عرفية، والعرفية إما عامة وإما خاصة، وتارةً يكون عرف المتكلم وعادته، وتارةً عرف المخاطب وعادته. اهـ

وهذه القاعدة ذكرتها هنا للرد على من زعم أن أهل السنة يقعون في التأويل ويذكرون على ذلك أمثلة، فيكون الجواب أن أهل السنة بعيدون عن التأويل -بمعنى التحريف- وإنما هذا ظاهر القرآن والسنة، وعُلم هذا الظاهر بالقرآئن من سياقة الكلام وغيره.

وإما أن نقول هذا الذي سلكه أهل السنة تأويل -تجوزا- ومع ذلك هذا التأويل دلت عليه القرآئن الموضحة للمراد منه.

مثاله ما ذكره شيخ الإسلام في "التدمرية" ص(٦٩):

فالأول: كما قالوا في قوله: «**عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي**» الحديث، وفي الأثر الآخر: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبَّله فكأنما صافح الله وقبَّل يمينه)، وقوله: «**قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**». فقالوا: قد عُلم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق.

فيقال لهم: لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لا تدل إلا على حق.

أما الحديث الواحد فقوله: (الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبَّله فكأنما صافح الله وقبَّل يمينه) صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله، ولا هو نفس يمينه؛ لأنه قال: (يمين الله في الأرض)، وقال: (فمن قبَّله وصافحه فكأنما صافح الله وقبَّل يمينه)، ومعلوم أن المشبّه غير المشبَّه به،

ففي نص الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحًا لله، وأنه ليس هو نفس يمينه، فكيف يجعل ظاهره كفرًا، وأنه محتاج إلى التأويل! مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس.

وأما الحديث الآخر: فهو في الصحيح مفسَّرًا: «**يَقُولُ اللهُ: عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي. فَيَقُولُ: رَبِّ كَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا جَاعَ، فَلَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. عَبْدِي مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي. فَيَقُولُ: رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟! فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ، فَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ**».

وهذا صريح في أن الله سبحانه وتعالى لم يمرض ولم يجع، ولكن مرض عبده وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسِّرًا ذلك بأنك «**لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، وَلَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ**». فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل.

وأما قوله: «**قُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»، فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه. ولا في قول القائل: هذا بين يدَيّ. ما يقتضي مباشرته ليديه. وإذا قيل: ﴿ D H G F E ﴾[البقرة:١٦٤] لم يقتض أن يكون مماسًا للسماء والأرض. ونظائر هذا كثيرة. اهـ

القاعدة العاشرة: دلالة الإجماع على الصفات:

قال الله تعالى: ﴿ < ? @ A B C D E F G H I J K L M N O Q R ﴾[النساء:١١٥].

فالإجماع المتيقن حجة؛ لأنه لن يكون على خلاف نص أبدًا.

قال ابن القيم رحمه الله في "إعلام الموقعين" (١/٣٦٧): فالجواب أن نصوص رسول الله ﷺ كلها حق يصدق بعضها بعضًا. ويجب الأخذ بجميعها، ولا يترك له نص إلا بنص آخر ناسخ له، لا يترك بقياس ولا رأي ولا عمل أهل بلد ولا إجماع. ومُحال أن تجمع الأمة على خلاف نص له، إلا أن يكون له نص آخر ينسخه. اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "المجموع" (١٩/٢٦٧): والإجماع نوعان: قطعي، فهذا لا سبيل إلى أن يعلم إجماع قطعي على خلاف النص، وأما الظني: فهو الاجماع الاقرارى والاستقرائي، بأن يستقرى أقوال العلماء فلا يجد في ذلك خلافًا، أو يشتهر القول في القرآن ولا يعلم أحدًا أنكره، فهذا الإجماع - وإن جاز الاحتجاج به - فلا يجوز أن تدفع النصوص المعلومة به؛ لأن هذا حجة ظنية لا يجزم الإنسان بصحتها؛ فانه لا يجزم بانتفاء المخالف، وحيث قطع بانتفاء المخالف فالإجماع قطعي. وأما إذا كان يظن عدمه ولا يقطع به فهو حجة ظنية، والظني لا يدفع به النص المعلوم، لكن يحتج به، ويقدم على ما هو دونه بالظن، ويقدم عليه الظن الذي هو أقوى منه، فمتى كان ظنه لدلالة النص أقوى من ظنه بثبوت الإجماع قدم دلالة النص، ومتى كان ظنه للإجماع أقوى قدم هذا، والمصيب فى نفس الأمر واحد، وإن كان قد نقل له في المسألة فروع ولم يتعين صحته، فهذا يوجب له أن لا يظن الإجماع إن لم يظن بطلان ذلك النقل، وإلا فمتى جوز أن يكون ناقل النزاع صادقًا وجوز أن يكون كاذبًا يبقى شاكًّا فى ثبوت الإجماع، ومع الشك لا يكون معه علم ولا ظن بالإجماع، ولا

تدفع الأدلة الشرعية بهذا المشتبه، مع أن هذا لا يكون، فلا يكون قط إجماع يجب اتباعه مع معارضته لنص آخر لا مخالف له، ولا يكون قط نص يجب اتباعه وليس في الأمة قائل به، بل قد يخفى القائل به على كثير من الناس. قال الترمذي: كل حديث في كتابي قد عمل به بعض أهل العلم إلا حديثين: حديث الجمع، وقتل الشارب. ومع هذا فكلا الحديثين قد عمل به طائفة، وحديث الجمع قد عمل به أحمد وغيره. اهـ

وعلى هذا فما أجمع عليه السلف في هذا الباب وغيره وجب القول به.

القاعدة الحادية عشرة: قبول خبر الآحاد في هذا الباب وغيره:

أهل السنة والإتباع يقبلون كل ما ثبت عن النبي ﷺ، وتقسيم الحديث إلى آحاد، وتواتر، وأن الأحاد لاتؤخذ به العقائد تقسيم مبتدع، لا يوجد مع من ادعاة أثرة من علم، ولا سلف، بل الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل الصحيح كلها دالة على قبول ما ثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب وغيره.

قال ابن القيم رحمه الله كما في "مختصر الصواعق" صـ(٥٣٠): في الاحتجاج بالأحاديث النبوية على الصفات المقدسة العلية، وكسر طاغوت أهل التعطيل الذين قالوا: لا يحتج بكلام رسول الله ﷺ على شيء من صفات ذي الجلال والإكرام.

قالوا: الأخبار قسمان: متواتر وآحاد، فالمتواتر وإن كان قطعي السند لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين، وبهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات، والآحاد لا تفيد العلم، فسدوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول ﷺ وأحالوا الناس على قضايا

وهمية ومقدمات خيالية سموها قواطع عقليةً، وبراهين نقليةً، وهي في التحقيق ﴿ V U T S R Q P O N M L K J I H G F E D C B A @ ? > = < ; : 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 / . - , + *) (' & % $ # " ! ~ } | { z y x w v u t s r q p o n m l k j i h g f e d c b ` _ ^] \ [Z Y X W ﴾[النور:٣٩].

ومن العجب أنهم قدموها على نصوص الوحي وعزلوا لأجلها النصوص، **والكلام على ذلك في عشر مقامات:**

أحدها: في بيان إفادة النصوص الدلالة القاطعة على مراد المتكلم، وقد تقدم إشباع الكلام في ذلك.

الثاني: أين هذه الأخبار التي زعموا أنها آحاد موافقة للقرآن مفسرة له مفصلة لما أجمله وموافقة للمتواتر منها.

الثالث: بيان وجوب تلقيها بالقبول.

الرابع: إفادتها للعلم واليقين.

الخامس: بيان أنها لو لم تفد اليقين، فأقل درجاتها أن تفيد الظن الراجح، ولا يمتنع إثبات بعض الصفات والأفعال به.

السادس: إن الظن الحاصل بها أقوى من الجزم المسند إلى تلك القضايا الوهمية الخيالية.

السابع: بيان أن كون الشيء قطعيًّا أو ظنيًّا أمر نسبي إضافي لا يجب الاشتراك فيه، فهذه الأخبار تفيد العلم عند من له عناية بمعرفة ما جاء به الرسول ﷺ ومعرفة أحواله ودعوته على التفصيل دون غيرهم.

الثامن: بيان الإجماع المعلوم على قبولها وإثبات الصفات بها.

التاسع: بيان أن قولهم خبر الواحد لا يفيد العلم، قضية كاذبة باتفاق العقلاء إن أخذت عامةً كليةً، وإن أخذت خاصةً جزئيةً لم تقدح في الاستدلال بجملة أخبار الآحاد على الصفات.

العاشر: جواز الشهادة لله سبحانه بما دلت عليه هذه الأخبار، والشهادة على رسوله ﷺ أنه أخبر بها عن الله.

أما المقام الأول فقد تقدم تقريره. اهـ

القاعدة الثانية عشرة: الدلالة العقلية على إثبات الصفات:

طريقة الأشاعرة في إثبات ما أثبتوه من الصفات العقل لا النقل فقالوا: إن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك.

فألزمهم العلماء بإطراد هذه الطريقة في أكثر الصفات.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "التدمرية" ص(١٤٩): والمقصود هنا أن من صفات الله تعالى ما قد يعلم بالعقل، كما يعلم أنه عالم، وأنه قادر، وأنه حي، كما أرشد إلى ذلك قوله: ﴿ , - . / ﴾[الملك:١٤].

وقد اتفق النُّظَّار من مثبتة الصفات على أنه يعلم بالعقل - عند المحققين - أنه حي عليم قدير مريد، وكذلك السمع والبصر والكلام يثبت بالعقل عند المحققين منهم.

بل وكذلك الحب والرضا والغضب يمكن إثباته بالعقل.

وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل، كما أثبتته بذلك الأئمة مثل أحمد بن حنبل وغيره، ومثل عبد العزيز المكي وعبدالله بن سعيد بن كُلاَّب.

بل وكذلك إمكان الرؤية يثبت بالعقل، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته، ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه تمكن رؤيته، وهذه الطريق أصح من تلك. والمقصود هنا أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نُظَّار السنة في هذا الباب - أنه لو لم يكن موصوفا بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز، ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبَكَم.

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلا فيه، فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات فتنزيه الخالق عنها أَولى. اهـ

d õ õ õ c

الفصل الخامس

بيان بعض المعاني والمصطلحات

معنى التحريف

توحيد الأسماء والصفات له ضدان:

١ - التعطيل.

٢ - والتمثيل.

فمن نفى صفات الرب وعطلها فقد كذّب تعطيله توحيده.

ومن شبهه بخلقه ومثّله بهم فقد كذّب تشبيهه توحيده.

والتحريف لغة: التغير والتبديل والإمالة.

وشرعًا: الميل بالنصوص على ما هي عليه إما بالطعن فيها أو بإخراجها عن حقائقها مع الإقرار بلفظها، أو بعبارة مختصرة هو العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره.

وينقسم التحريف إلى قسمين:

تحريف اللفظ، وله أربع صور:

بالزيادة في اللفظ.

بالنقصان في اللفظ.

تغير حركة إعرابية.

تغير حركة غير إعرابية.

من أمثلة ذلك: تحريف إعراب قوله تعالى: ﴿ I J K L ﴾[النساء:١٦٤]، من الرفع إلى النصب وقال: (وَكَلَّمَ اللهَ) أي: موسى كلّمَ الله، ولم يكلمه اللهُ.

تحريف المعنى: وهو صرف اللفظ من معناه الصحيح إلى غيره مع بقاء صورة اللفظ، ومن أمثلته قول المعطلة في معنى استوى استولى، وفي معنى اليد القدرة والنعمة، في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤][1].

m m m

(١) أفاده التميمي في "معتقد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات"(ص٧٠).

معنى التعطيل

التعطيل في اللغة: مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والفراغ والترك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾[الحج:٤٥]، أي أهملها أهلها وتركوا وردها.

والتعطيل في حق الله: ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تعطيل مصنوع عن صانعه وخالقه، وهو المتمثل فيمن ينكر وجود خالق لهذا الكون، مثل تعطيل الإشتراكيين والطبائعيين ومن إليهم من الملحدين.

القسم الثاني: ما يجب له ﷻ من حقيقة التوحيد وإفراده بالعبادة، وهو المتمثل في أهل الشرك الذين صرفوا شيئًا من العبادة لغير الله ﷻ.

القسم الثالث: تعطيل الله سبحانه وتعالى عن كماله المقدس بتعطيل أسمائه وأوصافه وأفعاله، وهذا القسم هو المراد هنا.

m m m

معنى التكييف والتمثيل

التكييف: هو حكاية كيفية الصفة من غير أن يقيدها بمماثل.

والتمثيل: هو اعتقاد أنها مثل صفات المخلوقين.

والتكييف أعم من التمثيل، فكل تمثيل تكييف؛ لأن من مثل صفات الخالق بصفات المخلوقين فقد كيَّف تلك الصفة.

وليس كل تكييف تمثيل؛ لأن من التكييف ما ليس فيه تمثيل مثل قولهم: طوله كعرضه.

ومعنى قول أهل السنة: من غير تكييف: أي من غير تكييف يعقله البشر، وليس المراد أنهم ينفون الكيف مطلقًا، فإن كل شيء لا بد أن يكون له كيفية ما، ولكن المراد أنهم ينفون علمهم بالكيف إذ لا يعلم كيفية ذاته وصفاته إلا هو سبحانه.

تنبيه: التمثيل والتشبيه بمعنى واحد في هذا الباب، وإن كان قد وقع بينهما فروق عند أهل اللغة.

فالمماثلة هي: المساواة من كل وجه.

والمشابهة هي: مساواة الشيء لغيره في أكثر الوجوه، والأولى التعبير بنفي التمثيل لمجئ القرآن به.

m m m

كل معطل ممثل والعكس

أما كون وكل ممثل معطل، فتعطيلهم في نفيهم لما يستحقه الله تعالى من الصفات والأسماء اللائقة به.

وأما تمثيل المعطلة فإنهم ما وقعوا في التعطيل حتى مثلوا صفات الله بصفات خلقه، زد على ذلك أن تعطيلهم فيه تمثيل بالجمادات والممتنعات.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "التدمرية" صـ(٧٩-٨٠) في بيان المحاذير التي يقع فيها المعطل:

أحدها: كونه مثّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول الصفات هو التمثيل.

الثاني: أنهم عطلوا النصوص عما دلت عليه من الصفات اللائقة بالله تعالى.

الثالث: أنه ينفي هذه الصفات عن الله بغير علم، فيكون معطلًا لما يستحقه الرب تعالى.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات أو صفات المعدومات.

فيكون عطل صفات الكمال التي يستحقها الرب تعالى، ومثله بالمنقوصات والمعدومات وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوق. اهـ

وأما تعطيل الممثل فمن وجوه ثلاثة:

أحدها: أنه عطل نفس النص الذي أثبت الصفة، حيث صرفه عن مقتضى ما يدل عليه، فإن النص دال على إثبات صفة تليق بالله لا على مشابهة الخلق.

الثاني: أنه إذا مثل الله بخلقه فقد عطله عن كماله الواجب، حيث شبه الرب الكامل بالمخلوق الناقص.

الثالث: أنه إذا مثل الله بخلقه فقد عطل كل نص يدل على نفي مشابهة الله لخلقه مثل قوله: ﴿ 1 2 3 ﴾[الشورى:١١]، ﴿ . / 0 1 2 ﴾[الإخلاص:٤].

m m m

معاني التأويل

يطلق التأويل عند المتقدمين على معنيين:

- تفسير اللفظ وبيان معناه.

- الحقيقة التي يئول إليها الشيء.

ومعناه في اصطلاح المتأخرين: هو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحًا، قاله الطوفي رحمه الله[1].

والتأويل ينقسم إلى قسمين:

تأويل صحيح: وهو حقيقة المعنى وما يؤول إليه في الخارج أو تفسيره وبيان معناه، وهو التأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها.

قال جابر بن عبدالله في حديث حجة الوداع ورسول الله بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعلم تأويله.

تأويل باطل: هو الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة. اهـ بتصرف من "الصواعق" (١/ ١٨١-١٨٧).

وبمعنى آخر: هو صرف الكلام عن ظاهره إلى المحتمل المرجوح بدليل لا يصيره راجحًا أو صرفه بغير دليل. اهـ من "جناية التأويل" صـ(١٨).

وقد بين العلماء رحمهم الله تعالى: أن التأويل الفاسد أصل كل بدعة ظهرت في الإسلام.

---

(١) من جناية التأويل الفاسد (٨-١١) مختصرًا.

قال ابن القيم رحمه الله في "النونية":

هَذَا وَأَصْلُ بَلِيَّةِ الإِسْـلَامِ مِـنْ ... تَأْوِيلِ ذِي التَّحْرِيفِ وَالبُطْلَانِ
وَهُوَ الَّذِي قَدْ فَرَّقَ السَّبْعِينَ بَلْ ... زَادَتْ ثَلَاثًا قَوْلَ ذِي البُرْهَـانِ
وَجَمِيعُ مَا فِي الكَوْنِ مِنْ بِدَعَ وَأَحْـ ... دَاثٍ تُخَـالِفُ مُوجِـبَ القُـرْآنِ
فَأَسَاسُهَا التَّأْوِيلُ ذُو البُطْلَانِ لَا ... تَأْوِيـلُ أَهْـلِ العِلْـمِ وَالإِيـمَانِ
إِذْ قَالَ تَفْسِـيرُ المُـرَانِ وَكَشْـفُهُ ... وَبَيَـانُ مَعْنَـاهُ إِلَى الأَذْهَـانِ

وبنى المتكلمون قولهم بالتأويل على أصول فاسدة تعارض العقل والنقل، فمن هذه الأصول: تقديم العقل على النقل، والمعلوم أن العقل تابع للنقل، حتى قال ابن تيمية رحمه الله: العقل الصحيح لا يعارض النقل الصحيح. اهـ

وألف كتابًا ماتعًا سماه "درء تعارض العقل والنقل".

بل ولا يمكن للدليل العقلي أن يخالف الدليل النقلي إلا عند فساد أحد الدليلين، وإلا فإن العقل الصحيح يوافق النقل الصحيح، إذ أن النقل من عند الله تعالى، وما كان من عند الله تعالى فهو الحق الذي لاريب فيه، واليقين الذي لا شك فيه.

قال ابن ابي العز رحمه الله في "شرح الطحاوية" (١٦٦): فإذا كان النقل صحيحًا فذلك الذي يدعى أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك. وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبدًا. ويعارض كلام من يقول ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل، لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع، لأن

العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجبا عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه. وهذا بين واضح، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلًا صحيحًا، وإذا لم يكن دليلًا صحيحًا لم يجز أن يتبع بحال، فضلًا عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحًا في العقل. اهـ

والأصل الآخر: القول بالمجاز في نصوص الشرع، فعطلوا صفات الباري، وحرفوا الكلم عن مواضعه بهذه الشبهة المريضة، فيد الله تعالى عندهم مجاز على النعمة، ووجهه مجاز على الثواب، وهكذا.

والمجاز هو ضد الحقيقة، والحقيقة: ما أقر في الاستعمال على وصفه في اللغة، والمجاز ما كان بضد ذلك.

وقد نفى كثيرٌ من السلف المجاز من المتقدمين والمتأخرين كابن القيم وشيخه ابن تيمية، وابن عبد البر، والشنقيطي، والسعدي، وابن باز، والألباني، والشيخ مقبل بن هادي الوادعي، رحمهم الله، وشيخنا الحجوري، وغيرهم كثير، حتى سماه بعضهم حمار المبتدعة -أي عليه يتسلقون إلى بث أقوالهم الباطلة-.

الأصل الثالث: القول بأن نصوص الشرع أدلة لفظية لا تفيد اليقين، وأول من قال بهذا القول الرازي كما أشار إلى ذلك ابن القيم في "الصواعق" (٢/٦٤٠).

وهذا قول باطل، بل هي أدلة يقينية تدل على العلم، سواءً ما كان منها متواترا على زعمهم، أو آحاد، فكل ما جاء في القرآن وصح عن النبي ﷺ، وجب الإيمان به لفظًا ومعنى سواءً في العقيدة أو غيرها.

ولم يفرق الله سبحانه وتعالى بين متواتره وآحاده، قال الله: ﴿ q p l H G w v u t s r ﴾[الحشر:٧]، وقال تعالى: ﴿ J ﴾[المائدة:٩٢، التغابن:١٢]، وهذا التقسيم محدث ليس من عند السلف، بل هو من عند المعتزلة الضلال، فلنكن على حذر منه، رسول الله ﷺ بعثه الله إلى العالم يخرجهم من الظلمات إلى النور، وهو واحد وبعوث النبي ﷺ للأمراء والدعاة والجباة والعلماء كلهم آحاد لم يبلغوا حد التواتر على زعمهم، ومع ذلك أُخذ منهم في باب العقيدة وغيره.

قال رسول الله ﷺ لمعاذ: «**إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى**»، وتوحيد الله هو العقيدة، توحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات.

وقد ضمن الإمام البخاري كتابه الصحيح كتاب "قبول خبر الآحاد"، وهذه الشبهة قد تصدى لها علماء المسلمين سلفًا وخلفًا، فلله الحمد والمنة.

d õ õ õ c

الفصل السادس

الرد الإجمالي على أشهر أهل البدع في هذا الباب

إن أهل الزيغ والضلال قد تخبطوا وخلطوا في هذا الباب وغيره غاية التخليط والتخبيط، بل تجد العجب العجاب من تناقضاتهم، فيفرون من شيء فيقعون في شرٍ منه، وسنناقش بإذن الله تعالى هذا التناقض باختصار غير مخل، فالله يوفق ويسدد.

الرد على الجهمية:

تقدم معتقد الجهمية في الأسماء والصفات، وأنهم انقسموا إلى قسمين:

قسمٌ منهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل ولا يثبتون إلا وجودًا مطلقًا لا حقيقة له عند التحصيل.

وقسم يصفونه بالسلوب والإضافات دون صفات الإثبات وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق.

معنى: قولهم أنهم يصفون الله بالصفات السلبية على وجه التفصيل، أي كقولهم: ليس بمستوي على عرشه، ولا يغضب، ولا يحب، ولا ينزل... إلى غير ذلك، وهذا خلاف معتقد السلف، فإن طريقة الرسل وأتباعهم هو الإثبات المفصل: تقول سميع بصير حي مريد... إلى غير ذلك، والنفي المجمل ﴿ 1 2 3 ﴾[الشورى:١١]، ﴿ . / 0 1 2 ﴾[الإخلاص:٤].

وأما قولهم بإثبات الوجود المطلق، فمعناه أن الوجود المطلق هو المجرد عن جميع الصفات، وهذا الوجود لا حقيقة له إلا في الذهن، وليس له وجود خارجي بتاتًا؛ لأن الذات لا تتحقق بلا صفة أصلًا، كمن يقول: أثبت نخلة لا جذع لها ولا ساق ولا ليف ولا غير ذلك.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "التدمرية" بعد ذكر قولهم السابق صـ(١٥-١٦): فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل، فإنهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلًا يستلزم نفي الذات، فغالبيتهم يسلبون عنه النقيضين، فيقولون: لا موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل؛ لأنهم -بزعمهم- إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا عنه النقيضين، وهذا ممتنع في بدائه العقول، وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب، وما جاء به الرسول ﷺ، ووقعوا في شر مما فروا منه، فإنهم شبّهوه بالممتنعات.اهـ

ولتعلم أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان في آن واحد، بل يلزم من ثبوت أحدهما عدم الآخر، ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر.

وأما قول أصحاب القسم الثاني، الذين يصفونه بالسلوب والإضافات، فالسلوب جمع سلب، والسلب هو النفي، وذلك مثل قولهم: إن الله ليس بجسم ولا عرض ولا متحيز.

والإضافات: هي الأمور المتضايفة التي لا يعقل الواحد منها إلا بتعقل مقابله، مثل قولهم: إن الله مبدأ الكائنات وعلة الموجودات، أي أنه لا تعقل

العلة إلا بمعلولها، ولا المعلول إلا بعلته، ومن أمثلة الأمور المتضايفة الأبوة والبنوة، فلا تعقل الأبوة إلا ببنوة ولا بنوة إلا بأبوة.

وقولهم: دون صفات الإثبات، أي أن الله تعالى مجرد عن الصفات الثبوتية ليس له حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام.

قوله: (وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق)، يعني أن وجود الله مشروط بسلب كل أمر ثبوتي وعدمي، أو بسلب الأمور الثبوتية كما قال بعضهم، أفاده صاحب "التحفة المهدية" (٥٢).

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "التدمرية" صـ(١٧): وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات، وجعلوا الصفة هي الموصوف، فجعلوا العلم عين العالم مكابرة. اهـ

شبهة الجهمي والرد عليها:

ويقال لهذا الجهمي: لماذا تنفي الأسماء والصفات؟ فسيقول: لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم القدير.

قيل له: وكذلك إذا قلت: ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير كان ذلك تشبيهًا بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات؟

فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات؟ قيل له: فيلزمك التشبيه بالممتنعات، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا أو لا موجود ولا معدوم. اهـ "التدمرية" صـ(٣٦).

الرد على المعتزلة الذين أثبتوا الأسماء دون ما تضمنته من صفات:

فهم انقسموا إلى قسمين كما بين ذلك شيخ الإسلام في "التدمرية": قسم جعلوا أسماء الله كالأعلام المحضة المترادفات -أي الأعلام الخالصة الخالية من الدلالة على شيء آخر- والمترادفات على ذات واحدة.

وقسم قالوا: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنته من الصفات. اهـ بزيادة.

وهؤلاء عطلوا الله مما يختص به سبحانه وتعالى فرارًا من التشبيه فوقعوا في شرٍ منه -أي التشبيه بالمعدومات والممتنعات-، مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "التدمرية" ص(٢٠): وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو واجب قديم بنفسه -أي خالق وهو الله تعالى-، وما هو محدث ممكن -أي مخلوق- يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه... فلا يقول عاقل: (العرش شيء موجود وأن البعوض شيء موجود)، إن هذا هو هذا لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود...

ولهذا سمى الله نفسه بأسماء، وسمى صفاته بأسماء، فكانت تلك الأسماء مختصة به، إذا أضيفت إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من تماثل الاسمين تماثل مسماهما، واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص...

فقد سمى الله نفسه حيًا قال تعالى: ﴿ # $ % & ') (﴾[البقرة:٢٥٥، آل عمران:٢]، وسمى بعض عباده حيًا، فقال: ﴿ = < ? @ A B C D ﴾[الروم:١٩]، وليس هذا الحي مثل هذا الحي؛ ثم استطرد ﷺ في ذكر بعض ما سمى الله به نفسه وسمى به بعض مخلوقاته والخالق منزه عن مشابهة المخلوق.

شبهة المعتزلي والرد عليها:

ويقال للمعتزلي الذي يثبت الأسماء وينفي الصفات، ما ذكره شيخ الإسلام ﷺ في "التدمرية" صـ(٣٥): لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا لأننا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم؟

قيل له: ولا تجد في الشاهد مسمى بأنه حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت الصفات لكونه لا يوجد في الشاهد إلا ما هو جسم فانف الأسماء، بل وكل شيء؛ لأنك لا تجد في الشاهد إلا ما هو جسم. اهـ

وإن قال المعتزلة: إثبات العلم والقدرة والإرادة يستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع.

قيل: وإذا قلتم أنه موجود واجب وعقل وعاقل ومعقول، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا، فهذه معاني متعددة متغايرة في العقل، وهذا تركيب عندكم؟

فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة وليس تركيبًا ممتنعًا.

قيل: واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيدًا في الحقيقة، وليس هو تركيبًا ممتنعًا.

قال ابن عثيمين رحمه الله في "القواعد المثلى": في القاعدة الثانية من قواعد الأسماء ردًا على هؤلاء المعتزلة الذين يقولون: يلزم من تعدد الصفات تعدد القدماء، قال: فهذه العلة عليلة، بل ميتة لدلالة السمع والعقل على بطلانها.

أما السمع، فقال الله تعالى يصف نفسه: ﴿z y x w v u t } | { ~ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا © ﴾[البروج:١٢-١٦]، فهذه أوصاف كثيرة لموصوف واحد.

وأما العقل فلأن الصفات ليست ذوات بائنة من الموصوف حتى يلزم من ثبتوها التعدد، وإنما هي صفات من اتصف بها، فهي قائمة به وكل موجود لا بد له من تعدد صفاته، ففيه صفة الوجود وكونه واجب الوجود أو ممكن الوجود وكونه عينًا قائمًا بنفسه أو وصفًا في غيره. اهـ

القول في الصفات كالقول في الذات:

وكذلك من الرد عليهم: أن القول في الصفات كالقول في الذات، فإذا أثبت لله ذاتًا حقيقية لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل صفات سائر الذوات.

قال ابن القيم رحمه الله في "الصواعق المرسلة" (٢/٧٢٨): ومن ذلك خروجهم عن صريح العقل في قولهم: إن الرب عالم بلا علم، سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، قدير بلا قدرة، حيٌّ بلا حياة، فأنكر عليهم ذلك طوائف العقلاء. اهـ

الرد على الأشاعرة ومن وافقهم ممن يثبتون الأسماء وبعض الصفات فقط:

من المعلوم أن الأشاعرة ومن وافقهم يثبتون سبع صفات جمعها أحدهم نظمًا:

حَـــيٌّ مُرِيـــدٌ قَـــادِرٌ عَـــلَّامُ لَهُ السَّـمْعُ وَالبَصَرُ ـ وَالكَـلَامُ

ويقولون هذه الصفات دل عليها العقل، فيجعلونها حقيقة، ثم ينازعون في المحبة والرضا والسخط ويفسرونها إما بالإرادة أو ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

قيل له: القول في بعض الصفات كالقول في بعض؟

فإن قلت: له إرادة كإرادة المخلوقين، فكذلك محبته وغضبه وهذا هو التمثيل بعينه، وإن قال له: إرادة تليق به، قيل له: وكذلك له محبة تليق به.

فإن قال: الغضب غليان الدم في القلب لطلب الانتقام؟ قيل له: الإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة ودفع مضرة.

فإن قال: هذه إرادة المخلوق؟ قيل له: هذا غضب المخلوق.

فإن قال: هذه الصفات السبع إثباتها بالعقل؛ لأن الحادث دل على قدرة والتخصيص دل على الإرادة والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو من السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك؟

قيل له: لك جوابان:

الأول: افرض أن العقل لم يدل عليها، فقد دل عليها دليل آخر وهو الكتاب والسنة، وانتفاء الدليل لا يلزم منه انتفاء المدلول.

الثاني: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك -أي العقل-، فيقال: نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة وإكرام الطائعين يدل على محبتهم وعقاب الكفار يدل على بغضهم؟ وهكذا دوليك.

الرد على الممثلة:

أقسام الممثلة:

الأول: من شبه ذات الرب ﷻ بذات المخلوق، ومن أمثلة هذه السبئية والهاشمية.

السبئية: هم الذين قالوا إن عليًا 5 إله، وشبهوه بذات الله.

والهاشمية: هم أتباع هشام بن الحكم لعنه الله الذي قال: إن الله سبعة أشبار بشبر نفسه، تعالى الله عن هذا البهتان علوًا كبيرًا.

الثاني: من شبه صفات رب العالمين بصفات غيره من المخلوقات، وضلال مذهبهم ظاهر البطلان، فالله تعالى يقول: ﴿ 1 2 3 4 5 6 7 ﴾[الشورى:١١]، ﴿ * + , - . / 0 1 2 ﴾[مريم:٦٥]، ﴿ 3 4 5 6 7 8 9 : ﴾[الإخلاص:٤]، ﴿ ; < = > ? @ A B C D E F G ﴾[النحل: ١٧]. اهـ من القواعد الكلية ص(٤٣-٤٤).

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٢٦٤): فليس فيها (أي النصوص والآثار) أن صفة المخلوق هي صفة الخالق، بل ولا مثلها، بل فيها الدلالة على الفرق بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. اهـ

وقال رحمه الله في (٥/٣٢٥): فإن التماثل في الصفات والأفعال يتضمن التماثل في الذات، فإن الذاتين المختلفين يمتنع تماثل صفاتهما وأفعالهما؛ إذ تماثل الصفات والأفعال يستلزم تماثل الذوات. اهـ

وقال رحمه الله (٣/٨٧): فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما وجب للأخرى، فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق من العدم والحاجة، وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة. اهـ بتصرف.

فعُلم من هذا أن الله تعالى مُتصف بالكمال المقدس من كل وجه، وقد تقدم معنا أن المثبت لا بد أن يتخلى من محضوري التكييف والتمثيل، لأن من أثبت المثل لله تعالى فقد وصفه بالنقص وعطله من كماله المقدس، ثم عطل أدلة الأسماء والصفات مما دلت عليه من الكمال، ولهذا قيل كل ممثل معطل.

ثم من المحال أن يكون القيوم الصمد مماثلًا للمخلوق المحتاج الناقص.

الرد على أهل التفويض:

سماهم ابن القيم رحمه الله أهل التجهيل لأنهم جهلوا السلف والأنبياء رضوان الله وسلامه عليهم أجمعين، فقال رحمه الله في "الصواعق المرسلة" (٢/٤٢٢): الصنف الثالث أهل التجهيل الذين قالوا نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها، ولا ندري ما أراد الله ورسوله ﷺ بها، ولكن نقرها ألفاظًا لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلًا لا يعلمه إلا الله وهي عندنا بمنزلة ﴿ ! ﴾[مريم:١]، ﴿ ! " # ﴾[الشورى:١-٢]، ﴿ ! ﴾[الأعراف: ١]... إلى أن قال رحمه الله: وبنوا هذا المذهب على أصلين:

أحدهما: أن هذه النصوص من المتشابه.

الثاني: أن للمتشابه تأويلًا لا يعلمه إلا الله.

فنتج من هذين الأصلين تجهيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنهم كانوا يقرءون ﴿ Z Y [\ ﴾[طه:٥]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[المائدة:٦٤]، ويروون «**يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»، ولا يعرفون معنى ذلك.

ولازم قولهم: أن الرسول ﷺ كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه، ثم تناقضوا أقبح تناقض، فقالوا: تجري على ظواهرها وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله، فكيف يثبتون لها تأويلًا ويقولون تجري على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها غير مراد، والرب منفرد بعلم تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا.

فهؤلاء غلطوا في المتشابه وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، وفي جعل هذه النصوص من المتشابه، فأخطئوا في المقدمات الثلاث. اهـ

ومن الأدلة على بيان فساد منهجهم قول الله تعالى: ﴿ v u t ﴾[آل عمران:١٣٨]، ﴿M N O P Q R S ﴾[المائدة:١٥]، وقال: ﴿ 5 6 7 8 9 : ; < ﴾[النحل:٤٤]، إلى غير ذلك من الآيات.

وقال تعالى واصفًا القرآن بأنه عربي، والكلام العربي يُعقل ويعرف المراد منه، قال: ﴿y z { | } ~ ﴾[يوسف:٢]، وقال: ﴿U V W X Y Z ﴾[الزخرف:٣]، وقال: ﴿h i j k l

﴿ u t s r q p o n m ﴾[الشعراء:١٩٣-١٩٥]، إلى غير ذلك من الآيات في هذا الباب.

وقد دلت النصوص على تيسير القرآن للناس حتى يفهموه ويعقلوه، قال تعالى: ﴿ t s r q p o n ﴾[القمر:١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠].

وأمر بالتدبر سبحانه، وإنما يكون التدبر لما يعقل ويفهم قال تعالى: ﴿ G F E D C B ﴾[ص:٢٩]، ﴿ d c b a g f e ﴾[محمد:٢٤]، ﴿ u t s ﴾[المؤمنون:٦٨]، إلى غير ذلك من النصوص الواردة في الكتاب والسنة.

وكذلك كثرة الآيات الدالة على إثبات الصفات، ولم يرد في حرف واحد أن الصحابة رضوان الله عليهم سألوا عن معانيها، أو ما المراد بها؛ لأنهم فقهوا قول الله ومراد الله سبحانه وتعالى.

ويستحال عقلًا أن النبي ﷺ الذي علمنا كل شيء حتى الخرءاة كما قال سلمان 5 ، وترك هذا الباب بدون بيان، وهو القائل: «**إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ**».

وعلم الأسماء والصفات هو أشرف العلوم، فمن المحال أنهم لا يعرفون معاني الآيات ورسول الله ﷺ بين أظهرهم لا يسألونه ولا يعلمهم، وقد تقدم النقل عن ابن القيم رحمه الله في بيان تناقض مذهبهم، وما هذا إلا لبطلانه وفساده.

نقل بزيادة ونقصان من كتاب "مذهب أهل التفويض".

d õ õ õ c

الخاتمة

يجب على المسلمين تحقيق واعتقاد ما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة في باب الأسماء والصفات مع السير على منهج السلف الصالحين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "الفتوى الحموية" (١٩٤-٢١٥): قولنا فيها ما قاله الله ورسوله ﷺ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره؛ فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق؛ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعيًا إليه بإذنه وسراجًا منيرًا، وأمره أن يقول: ﴿W V U T S R Q P [Z Y X ﴾[يوسف:١٠٨].

فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور وأنزل معه الكتاب بالحق؛ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم وأتم عليهم نعمته. محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسًا مشتبهًا، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا وما يجوز عليه وما يمتنع عليه. فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب وحصلته النفوس وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل

خلق الله بعد النبيين لم يحكموا هذا الباب اعتقادًا وقولًا؟! ومن المحال أيضًا أن يكون النبي ﷺ قد علم أمته كل شيء حتى الخراءة، وقال ﷺ: «**تَرَكْتُكُمْ عَلَى المَحَجَّةِ البَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**».

وقال فيما صح عنه أيضًا: «**مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَـهُمْ وَيَنْهَاهُمْ عَنْ شَرِّ مَا يَعْلَمُهُ لَـهُمْ**».

وقال أبو ذر: لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا.

وقال عمر بن الخطاب: قام فينا رسول الله ﷺ مقامًا فذكر بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم. حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه. رواه البخاري.

ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين - وإن دقت - أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين الذي معرفته غاية المعارف وعبادته أشرف المقاصد والوصول إليه غاية المطالب.

بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان، وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام، ثم إذا كان قد وقع ذلك منه فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه.

ثم من المحال أيضًا أن تكون القرون الفاضلة - القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم - كانوا غير عالمين وغير

قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع.

أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه، أعني بيان ما ينبغي اعتقاده لا معرفة كيفية الرب وصفاته. وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر. وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي - الذي هو من أقوى المقتضيات - أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق وأشدهم إعراضا عن الله وأعظمهم إكبابا على طلب الدنيا والغفلة عن ذكر الله تعالى؛ فكيف يقع في أولئك؟

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه: فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم. ثم الكلام في هذا الباب عنهم: أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى وأضعافها يعرف ذلك من طلبه وتتبعه ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها: من أن (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم)، وإن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء قد يعني بها معنى صحيحًا. فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف: إنما أتوا من حيث ظنوا: أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم:

﴿ + , - . / 0 1 ﴾[البقرة:٧٨] وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب (تلك المقالة) التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر وقد كذبوا على طريقة السلف وضلوا في تصويب طريقة الخلف؛ فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف.

وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى - وهي التي يسمونها طريقة السلف - وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف - وهي التي يسمونها طريقة الخلف - فصار هذا الباطل مركبا من فساد العقل والكفر بالسمع؛ فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه. فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين: كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم واعتقاد أنهم كانوا قوما أميين بمنزلة الصالحين من العامة؛ لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله. ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة؛ بل في غاية الضلالة.

كيف يكون هؤلاء المتأخرون - لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدين اضطرابهم وغلظ عن معرفة الله حجابهم وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه أمرهم حيث يقول:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ المَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

وأقروا على أنفسهم بما قالوه متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم، كقول بعض رؤسائهم:

نِهَايَةُ إِقْدَامِ العُقُولِ عِقَالُ وَأَكْثَرُ سَعْيِ العَالَمِينَ ضَلَالُ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية؛ فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن. اقرأ في الإثبات: ﴿ Y Z] \ ﴾[طه:٥]، ﴿ ۥ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾[فاطر:١٠]، واقرأ في النفي: ﴿ 1 2 3 ﴾[الشورى:١١]، ﴿ ۥ يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾[طه: ١١٠]. ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي. اهـ

ويقول الآخر منهم: لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لفلان، وها أنا أموت على عقيدة أمي. اهـ

ويقول الآخر منهم: أكثر الناس شكًّا عند الموت أصحاب الكلام. ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف، إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر، ولم يقعوا من ذلك على عين ولا أثر، كيف يكون هؤلاء المحجوبون المفضلون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين

الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب، وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة، ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء فضلًا عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة. ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة - لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته - من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟! أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان وورثة المجوس والمشركين وضلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان. وإنما قدمت (هذه المقدمة) لأن من استقرت هذه المقدمة عنده عرف طريق الهدى، أين هو في هذا الباب وغيره، وعلم أن الضلال والتهوك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمدًا ﷺ من البينات والهدى، وتركهم البحث عن طريقة السابقين والتابعين، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره على نفسه وبشهادة الأمة على ذلك وبدلالات كثيرة. وليس غرضي واحدًا معينًا، وإنما أصف نوع هؤلاء ونوع هؤلاء. اهـ

ولا يظن أحد من أهل السنة أن المبتدعة الذين خالفوا معتقد السلف في باب الأسماء والصفات وغيره قد انقرضوا وولوا، بل هم متوافرون، لا كثرهم الله.

فأغلب الشافعية والمالكية أشاعرة، والأحناف ماتريدية، والرافضة والشيعة والزيدية والإباضية يسيرون على طريقة المعتزلة في التعطيل.

والصوفية بفرقها بما فيهم جماعة التبليغ عندهم انحرافات عقدية خطيرة في هذا الباب، فيقولون في الله تعالى: إنه عاشق ومعشوق وعشق، مع أن لفظ العشق فيه من التشبيه واحتمال النقص ما لا يخفى على عاقل، وليس في الكتب الإلهية تسميته بعقل ولا عاشق ولا معقول ولا معشوق، يسمونه بغير اسمه ويصفونه بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به رسوله ﷺ.

فالعودة إلى طرقة السلف الصالحين علمًا وعملًا واعتقادًا، والحمد لله رب العالمين.

d õ õ õ c

المحتويات

مقدمة ٥

الفصل الأول ٩

أبواب في تحقيق الإيمان بأسماء الله وصفاته ٩

كيفية معرفة الله عز وجل ١٢

محبة الله تعالى للمدح ١٣

معرفة الأسماء والصفات هو داخل في الإيمان بالله وكتبه ورسله ١٤

تفاضل أسماء الله تعالى وصفاته ١٤

انقسام الناس في باب الأسماء والصفات ١٦

طريقة السلف أصحاب الحديث: ١٦

القسم الأول: قول الجهمية والقرامطة ومن نحا نحوهم: ١٧

القسم الثاني: قول المعتزلة ومن وافقهم: ١٨

القسم الثالث: الأشاعرة، ومن إليهم: ١٩

القسم الرابع: أهل التمثيل: ٢٠

القسم الخامس: وهم أهل التجهيل -المفوضة: ٢٠

الفصل الثاني ٢٥

قواعد في أسماء الله عز وجل وصفاته ٢٥

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى: ٢٥

القاعدة الثانية: الحسن في أسماء الله تعالى حال الانفراد، والتركيب: ٢٦

القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف: ٢٦

القاعدة الرابعة: دلالات أسماء الله المتعدية واللازمة: ٢٧

القاعدة الخامسة: دلالات أسماء الله تعالى من حيث المطابقة والتضمن والإلتزام: ٢٨
القاعدة السادسة: باب أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية لا مجال للعقل فيها: ٢٩
القاعدة السابعة: أسماء لله تعالى غير محصورة بعدد معلوم لنا: ٣٠
القاعدة الثامنة: الإلحاد في أدلة الأسماء والصفات: ٣٣
القاعدة التاسعة: القول في أسماء الأخبار: ٣٦
القاعدة العاشرة: أسماء الله سبحانه وتعالى غير مخلوقة: ٣٧
القاعدة الحادية عشرة: تعدد أسماء الله تعالى كمال: ٣٩
القاعدة الثانية عشرة: أسماء الله تعالى مشتقة من أفعاله وصفاته: ٣٩
القاعدة الثالثة عشر: الأسماء المنقسمة إلى يُمدح به وغيره لا تطلق على الله تعالى إلا مقيدة: ٤٠
القاعدة الرابعة عشرة: أسماء الله تعالى ثابتة له على الحقيقة: ٤٣
القاعدة الخامسة عشرة: أفعال الله صادرة عن أسمائه: ٤٤
القاعدة السادسة عشرة: التفصيل في إثبات الأسماء والصفات: ٤٤
القاعدة السابعة عشرة: الاسم هو المسمى: ٤٥

الفصل الثالث ٤٧

قواعد في صفات الله سبحانه وتعالى ٤٧

القاعدة الأولى: صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها: ٤٧
القاعدة الثانية: باب الصفات أوسع من باب الأسماء: ٤٨
القاعدة الثالثة: الصفات الثبوتية والمنفية: ٤٩
القاعدة الرابعة: صفات الإثبات صفات مدح وتنوعها وتعددها يدل على الكمال: ... ٥٠
القاعدة الخامسة: الصفات الذاتية والفعلية: ٥١
القاعدة السادسة: محاذير الإثبات والنفي: ٥١

القاعدة السابعة: أنواع الإضافات إلى الله تعالى: ٥٣
القاعدة الثامنة: قياس الأولى: ٥٤
القاعدة ا التاسعة: القول في الصفات كالقول في الذات: ٥٦
القاعدة العاشرة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض: ٥٨
الفصل الرابع ٥٩
قواعد في أدلة الأسماء والصفات ٥٩
القاعدة الأولى: الأدلة التي تثبت بها أسماء الله وصفاته هي: كتاب الله وسنة رسوله ﷺ: ٥٩
القاعدة الثانية: الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف: ٦٠
القاعدة الثالثة: ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر: ٦٢
القاعدة الرابعة: أحاديث وآيات الصفات من المحكم لاالمتشابه: ٦٢
القاعدة الخامسة: دلالة الكتاب والسنة على الصفة بثلاثة أوجه: ٦٥
القاعدة السادسة: القول في الألفاظ المجملة: ٦٥
القاعدة السابعة: تقديم النقل على العقل: ٦٨
القاعدة الثامنة: القول في المجاز: ٦٩
القاعدة التاسعة: معرفة القرائن: ٦٩
القاعدة العاشرة: دلالة الإجماع على الصفات: ٧١
القاعدة الحادية عشرة: قبول خبر الآحاد في هذا الباب وغيره: ٧٣
القاعدة الثانية عشرة: الدلالة العقلية على إثبات الصفات: ٧٥

الفصل الخامس ٧٧
بيان بعض المعاني والمصطلحات ٧٧
معنى التحريف ٧٧
معنى التعطيل ٧٩
معنى التكييف والتمثيل ٨٠
كل معطل ممثل والعكس ٨١
معاني التأويل ٨٣
الفصل السادس..... ٨٧
الرد الإجمالي على أشهر أهل البدع ٨٧
الرد على الجهمية:..... ٨٧
شبهة الجهمي والرد عليها: ٨٩
الرد على المعتزلة الذين أثبتوا الأسماء دون ما تضمنته من صفات:..... ٩٠
شبهة المعتزلي والرد عليها: ٩١
القول في الصفات كالقول في الذات: ٩٢
الرد على الأشاعرة ومن وافقهم ممن يثبتون الأسماء وبعض الصفات فقط:..... ٩٣
الرد على الممثلة: ٩٤
الرد على أهل التفويض: ٩٥
الخاتمة ٩٨
المحتويات..... ١٠٥